معايير القبح النحوي ونفيه عند ابن يعيش: دراسة وصفية

إعداد الباحث

د. محمد مرتضى صادق

مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب – جامعة المنوفية

الملخص باللغة العربية:

لا يكاد باحثٌ يقرأ (شرح المفصل) لابن يعيش ولا يلمح ظاهرة (القبح النحوي) من أول جزء في الكتاب إلى آخره، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في كل مواضع تلك الظاهرة ورصدها؛ ليلاحظ أن ابن يعيش كان يصف بعض الظواهر النحوية بالقبح، وكان ينفي القبح عن بعضها، وتفترض الدراسة أن الحكم بالقبح على الظواهر النحوية، والحكم بعكسه لم يكن عشوائيا، وإنما يؤكد أننا أمام نظرية مكتملة الأركان، ورؤية متأصلة في ذهن ابن يعيش، غير أنها تحتاج إلى قراءة متأنية فاحصة لتأسيسها، وذلك من خلال استنباط معايير يُفترض أن ابن يعيش استند إليها لوصف بعض الظواهر النحوية بالقبح النحوي، ومعايير أخرى يُفترض أنه استند إليها لوصف ظواهر أخرى بعدم القبح النحوي، ومحاولة رصد التقسيمات الداخلية المتفرعة عن كل معيار، وكذلك تفترض الدراسة أن ظاهرة القبح النحوي لم تكن على درجة واحدة، وإنما كانت درجات مختلفة، ومستويات متعددة... ولذلك كان عنوان هذا البحث: **(معايير القبح النحوي ونفيه عند ابن يعيش: دراسة وصفية)**.

الكلمات المفتاحية: *معايير – القبح النحوي – ابن يعيش.*

Abstract:
Ibn Ya'ish's *Commentary on " Sharh al-Mufassal*" clearly and thoroughly presents the phenomenon of "grammatical ugliness". This necessitates reviewing and monitoring all manifestations of this phenomenon. The author used to describe some grammatical phenomena as ugly, invalidating ugliness of some of them. The study assumes that ugliness of grammatical phenomena, and vice versa, was not random. The theory is full-fledged and Ibn Ya'ish had an original view. However, this theory needs careful reading of its roots, by devising the criteria that Ibn Ya'ish supposedly employed to describe some grammatical phenomena as grammatically ugly. There are other criteria that he supposedly relied on to describe other phenomena as grammatically ugly. Sub-criteria of internal divisions are to be detected, too. The study supposes that grammatical ugliness was not of one degree; it had different degrees and multiple levels… So the search title is: (***Criteria of grammatical ugliness*** **at Ibn Ya'ish and invalidate it: descriptive study**).

Key words:
Criteria - grammatical ugliness - Ibn Ya'ish

المقدمة

١- إشكالية الدراسة وتساؤلاتُها:

أ – إشكالية الدراسة:

انتشار الحكم بالقبح النحوي على كثير من الظواهر النحوية، ونفيه عن قليل منها في مواضع كثيرة جدا في المصنف الأشهر (شرح المفصل لابن يعيش) يستوجب الفحص والدرس للوقوف على المعايير التي استند إليها في ذلك.

ب – تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسةُ الإجابة عما يأتي:

– هل كان ابنُ يعيش يُطلق حكم القبح النحوي عشوائيا، أم أنه كان يستند إلى معايير وضوابط يحتكم إليها؟

– هل كان القبح النحوي عند ابن يعيش على درجة واحدة، أم أنه درجات؟

– ما مفهوم القبح عند ابن يعيش؟

٢ – فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن ابن يعيش لم يكن يُطلق حكم القبح النحوي على الظاهرة النحوية هباء، وإنما كان يستند إلى معايير وضوابط محكمة تحاول الدراسة استنباطها بعد قراءة منجزه العلمي بعناية؛ وذلك لأن خلو الظاهرة النحوية من التقسيمات والتفريعات، مع قلة وجودها في المنجز العلمي، يحتمل العشوائية، غير أن ظاهرة القبح النحوي عند ابن يعيش شغلت حيزًا لا يُستهان به في شرحه، وأخذت شكلا كبيرًا من التقسيم والتفريع – وإن كان متناثرًا – فكل ذلك يجعل افتراض عشوائيتها محالًا، وإنما يؤكد أننا أمام نظرية مكتملة الأركان، ورؤية متأصلة في ذهن ابن يعيش، غير أنها تحتاج إلى قراءة متأنية فاحصة لتأسيسها، وذلك من خلال استنباط معايير يُفترض أن ابن يعيش استند إليها لوصف بعض الظواهر النحوية بالقبح النحوي، ومعايير أخرى يُفترض أنه استند إليها لوصف ظواهر أخرى بعدم القبح النحوي، ومحاولة رصد التقسيمات الداخلية المتفرعة عن كل معيار، وكذلك تفترض الدراسة

أن ظاهرة القبح النحوي لم تكن على درجة واحدة، وإنما كانت درجات مختلفة، ومستويات متعددة...

٣ – خطة الدراسة:

للتأكد من صحة تلك الفرضية أو عدمها تقترح الدراسة الخطة الآتية:

المقدمة.

المبحث الأول: معايير القبح النحوي.

المبحث الثاني: معايير نفي القبح النحوي.

المبحث الثالث: تدرج القبح النحوي.

المبحث الرابع: شطحات القبح النحوي.

المبحث الخامس: القبح النحوي بين المذاهب الكلامية ومنظور ابن يعيش.

الخاتمة: وبها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

٤ – منهج الدراسة:

هو المنهج الوصفي الذي يرصد جميع مواضع الظاهرة، ومحاولة تحليلها؛ لاستنباط المعايير التي تفترض الدراسة أن ابن يعيش استند إليها في الحكم بالقبح النحوي أو نفيه.

٥ – الدراسات السابقة:

لم تكن تلك الدراسة هي الأولى من نوعها في محاولة دراسة ظاهرة القبح النحوي، فهو باب يستحق الفحص وإعادة النظر في التراث النحوي كله، وبخاصة الاتجاه النقدي منه، وقد سبقت هذه الدراسةَ دراساتٌ أخرى، وهي محاولات جادة لدراسة الظاهرة، غير أن تلك الدراسة تحاول أن تعالج الظاهرة بمنهجية تختلف عن منهجيات تلك الدراسات، فهي ليست – فقط – معنية برصد مواضع الظاهرة بقدر ما هي مَعنيةٌ باستنباط المعايير التي تفترض الدراسة أن ابن يعيش استند إليها في ذلك الحكم، وكذلك استنباط معايير أخرى لعكس الظاهرة، ثم

فحص الظاهرة نفسها بمعزل عن مواضع ورودها، من حيث تدرجها واختلاف مستوياتها... فكل ذلك لم أجده في الدراسات السابقة تالية الذكر:

١ – الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه – جزاء محمد حسن المصاورة – مجلة العلوم الإنسانية – كلية الآداب – جامعة البحرين – ٢٠١٥، وفي هذه الدراسة اقتصر الباحث على دراسة اصطلاح القبح عند سيبويه وفي معاجم اللغة، ثم قارن بينه وبين المصطلحات المشابهة كالضعف والرداءة والإحالة.

٢ – ملمح رفع القبح في التركيب النحوي: دراسة في منهج التعقيد – صديق محمد صديق النجولي – مجلة كلية الآداب – جامعة بني سويف – ٢٠١٥، وقد قسم دراسته على ثلاثة مباحث؛ الأول: (تغليب الجر لرفع القبح في حالتي الرفع والنصب)، والثاني: (تغليب النصب لرفع القبح في حالتي الرفع والجر)، والثالث: (تغليب الجر لرفع القبح في حالتي النصب والجر).

٣ – ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية – د. أحمد عبد اللاه عوض البحبح – كلية الآداب – جامعة عدن – دار دجلة – الأردن – ٢٠١٦، وقد قسم الباحث دراسته على النحو الآتي: (القبح النحوي وإشكالية المصطلح، والقبح النحوي في المقدمات النحوية، والقبح النحوي في الجملة الفعلية، والقبح النحوي في الجملة الاسمية، والقبح النحوي في المنصوبات والمجرورات، والقبح النحوي في التوابع والأساليب).

٤ – المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه معاني القرآن: دراسة نحوية – هند بنت سليمان بن سعد – مجلة العلوم العربية والإنسانية – جامعة القصيم – ٢٠١٦، وقد قسمت الدراسة على مبحثين؛ الأول: المسائل المحكوم عليها بالقبح، وقد أخذت الحيز الأكبر في الدراسة، والثاني: منهج الفراء في الحكم بالقبح النحوي، وفيه قسمان: الأول: أسباب الحكم بالقبح، والثاني: أسلوبه في الحكم بالقبح، وما يهمنا هو القسم الأول؛ فهو ما يتماس مع تلك الدراسة، ولكنه جاء مختصرًا جدًّا لا يتجاوز الصفحة والنصف، وعرضت لبعض أسباب الحكم بالقبح باختصار شديد جدا، كمخالفة الأصل النحوي المجمع عليه، وإجراء القياس في غير موضعه، وعدم استقامة المعنى، ومخالفة الأكثر في كلام العرب.

٥ – خصائص التراكيب بين الحسن والقبح – مصطفى أحمد اليوسف – مجلة جامعة البعث – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية – سوريا – ٢٠٢١، وفي هذه الدراسة كان الباحث معنيا فقط برصد الجهد النحوي الذي جاء به سيبويه، والوقوف على مدى التوظيف البلاغي لقوانين النحو عند عبد القاهر الجرجاني، وتحليل بعض التراكيب في نماذج شعرية توصف بالحسن، وأخرى توصف بالقبح.

المبحث الأول

معايير القبح النحوي

في هذا المبحث حاولت الدراسة رصد جميع مواضع الظواهر النحوية التي وصفها ابن يعيش بالقبح النحوي في (شرح المفصل)، ثم حاولت تنميطها وجمعها وفق معايير افترضت الدراسة أنه استند إليها في الحكم بالقبح النحوي، وتندرج تلك المعايير تحت الأقسام الآتية:

القسم الأول: معايير القبح المتعلقة بالعناصر النحوية المفردة:

وهذا القسم يضم المعايير التي تتعلق بالعنصر النحوي ذاتِه؛ بصرف النظر عن علاقاته بعناصر نحوية أخرى، وهذه المعايير هي:

١ – معيار ضعف العنصر النحوي:

ويندرج تحت هذا المعيار ثلاثة أنماط:

النمط الأول: قلة تصرف العنصر النحوي في مقابلة عموم تصرف عنصر آخر:

يحكم ابن يعيش بالقبح النحوي على عنصر نحوي آخر لم يتحقق فيه ما تحقق في عنصر نحوي آخر يقابله، ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح تعريف الأعلام بأل لضعف التعريف بـ(ال) في مقابل التعريف بالإضافة:

وقد أجرى ابن يعيش مقارنة بين العلم المعرف بالإضافة، والعلم المعرف باللام، إذ إنه لمّا كان للأول ما ليس للثاني، عُدّ الثاني أكثر قبحًا، وفي ذلك يقول: «وإنما كثرت الإضافة في الأعلام، **ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفَه باللام**؛ لوجهيْن... والوجه الثاني أن الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف، نحو قوله تعالى: **(هَدْيًا بالِغَ الكَعْبَةِ)** [سورة المائدة ٥ / ٩٥]، و**(هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)** [سورة الأحقاف ٤٦ / ٢٤]، وعامة أسماء الفاعلين إذا أريد بها الحال والاستقبال، وكذلك باب الحسن الوجه، وليست اللام كذلك؛ لأنه لا يُنوى فيها الانفصال، ولا تجد اللام معرفة في الأعلام كما تعرفها الإضافة([1])».

ب – قبح رفع الاسم التالي لـ(هل) بالابتداء في مقابل (الهمزة):

وذلك أن الهمزة أكثر تصرفًا من (هل)، فجاز فيما بعدها الرفع على الابتداء أو على الفاعلية، وليس كذلك (هل)، فلما كانت (هل) أقل تصرفًا كان رفع ما بعدها على الابتداء قبيحًا، «وذلك من قِبل أن سيبويه يفرق بين (الهمزة) و(هل)، فعنده إذا قلت: (أزيد قام؟)، جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازا حسنا، وإذا قلت: (هل زيد قام؟) يقع إضمار الفعل لازما، ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل، **وقبح رفعه بالابتداء...وإنما قبح رفعه بعد (هل) بالابتداء، ولم يقبح** بعد الهمزة؛ **وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفًا**، وأقواها في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرُها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام، نحو: (مَن، وكَم، وهل)، فـ(من) سؤال عمن يعقل، وقد تنتقل، فتكون بمعنى (الذي)، و(كم) سؤال عن العدد، وقد تستعمل بمعنى (رُبّ)، و(هل) لا يُسأل بها في جميع المواضع، ألا ترى أنك تقول: (أزيد عندك أم عمرو؟) على معنى أيهما عندك؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد)، نحو قوله تعالى: **(هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر)** [سورة الإنسان ٧٦ / ١] أي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي، نحو قوله تعالى: **(هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)** [سورة الرحمن ٥٥ / ٦٠]، **وإذ كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، ويكون الخبر فعلا، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلة تصرفها**(٢)».

النمط الثاني: ضعف عمل عنصر نحوي فرع في مقابل قوة العنصر الأصل:

استقر النحاة على أن الفرع أضعف من الأصل، وأكثر انحطاطا عن رتبة الأصل، وقد ذلك السيوطي ذلك في قاعدة: «الفروع أحطُّ رتبةً من الأصل(٣)»، ومعلوم أن الفعل هو أصلُ العمل، وأن اسم الفاعل مقيس على الفعل في العمل، وأن الصفة المشبهة مقيسة على اسم الفاعل، ولذلك نرى أن اسم الفاعل أحط رتبة من الفعل، والصفة المشبهة أحط رتبة من اسم الفاعل، فكلما بعدنا عن أصل العمل زاد المقيس على ما قبله بُعدًا وضعفًا، كأنها سلسلة

قياسية، وقد أشار الدكتور مفرح سعفان إلى ذلك، فقال: «وقد رأى النحاة القدماء أنَّ العامل النحوي الذي يعمل على سبيل الأصالة أقوى من هذا الذي يعمل على سبيل الفرعية، وأنه كلما كانت درجة تسلسل العامل فى السلسلة القياسية أقرب إلى الأصل كان عملُه أقوى، وكلما بعدت درجة ترتيبه فيها عن الأصل كان عمله أضعف، ومن ثَمَّ فإنَّ هناك تدرُّجًا في قوة العامل يتبعه تدرج في قوة العمل، وكلاهما يتوقفان على موقع العامل في السلسلة القياسية للعوامل النحوية، أو على مدى قربه أو بعده عن الأصل في العمل النحوي(٤)». ومن مظاهر قبح العنصر النحوي لضعف عمل اسم الفاعل وانحطاطه عن رتبة الفعل ما يأتي:

أ – قبح الابتداء بالوصف من غير استفهام:

وذلك أن الفعل – لقوته – يعمل دون شرط ولا قيد، أما اسم الفاعل – لضعف عمله – فإنه يشترط أن يتقدمه شيء مما سيُذكر، وإلا عُد قبيحًا، وفي ذلك يقول: «ولو قلت: (قائم الزيدان؟) من غير استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج، وهو مذهب سيبويه، لتضمنه معنى الفعل، **وإن كان فيه قُبحٌ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله** من مبتدأ نحو: (زيد ضارب أبوه)، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب أبوه، أو ذي حال، نحو: هذا زيد ضاربًا أبوه، أو على استفهام أو نفي، **بخلاف الفعل، فإنه يعمل معتمدًا وغير معتمد**(٥)».

ب – قبح الفصل بين العدد ومميزه لضعف عمل العدد:

ذهب ابن يعيش إلى أن الفصل بين العدد ومميزه قبيح؛ لأن العدد يضعف عمله فيما بعده؛ لأنه مقيسٌ على اسم الفاعل، ولم يقو قوته، فيقول: «اعلم أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنًا من غير قبح نحو (كم لك غلامًا)، و(كم عندك جارية)، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو (عشرين وثلاثين) ونحوهما من الأعداد المنونة والفصل بينهما أن (كم) كانت مستحقة للتمكن في الأصل يحكم الاسمية ثم

منعته بما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم، فإن قيل: فهلا كان الفصلُ بين خمسة عشر، ومميزها إلى تسعة عشر حسنًا أيضًا لأنها منعت التمكن بعد استحقاقه؟ قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفي العلة ولم يوجد في خمسة عشر وبابه، فإن قيل: **فلِمَ قبح الفصل بين العدد ومميزه**، ولمْ يحسن: (قبضت خمسة عشر – لك – درهمًا)، و(رأيت عشرين – في المسجد – رجلًا)؟ قيل: إنما كان كذلك **لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقوَ قوتَه**([٦])».

النمط الثالث: قلة الاستعمال في مقابلة كثرة الاستعمال:

وذلك بأن يقل استعمال ظاهرة نحوية فيقبح استعمالها بالمقارنة مع ظاهرة أخرى أكثر استعمالا منها، ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح تعريف الأعلام بأل لضعف التعريف بـ(ال) لقة استعمالها في مقابل كثرة استعمال التعريف بالإضافة:

وفي ذلك يقول: «وإنما كثرت الإضافة في الأعلام، **ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفَه باللام**؛ لوجهيْن: أحدها أن الإضافة قد تجدها في أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا، نحو: عبد الله، وعبد الصمد، وذي الرمة، وأبي محمد، وسائر الكُنى، فلم يتنافَ اللفظان، أعني العلم والإضافة...([٧])».

ب – قبح استعمال بعض صيغ المضارع عن بعض لقلة استعمالها في مقابل كثرة استعمال بعضها:

وفي ذلك يقول: «ما كان من الأفعال" فَعَلَ "بفتح العين، فإنه يجيء على ضربين :متعدّ وغيرُ متعدّ. فالمتعدّي" ضَرَبَهُ"، و"قتله"، وغيرُ المتعدّي" قَعَدَ"، و"جَلَسَ ."والمضارع منه يجيء على" يَفْعِلُ"، و"يَفْعُلُ"، بالكسر والضمّ .ويكثُران فيه حتى قال بعضهم :إنه ليس لأحدهما أوْلى من الآخر. **وقد يكثر أحدُهما في عادة ألفاظ الناس، حتى يُطْرَح الآخر ويقبح استعمالُه** .وقال بعضهم :إذا عُرف أن الماضي" فَعَلَ "بفتح العين، ولم يُغرَف المستقبل، فالوجهُ أن يكون" يَفْعِلُ "بالكسر ؛ **لأنه أكثر**(٨)».

وتجدر الإشارة إلى أن كثرة الاستعمال قد تكون معيارًا يُستدل به على الأصل، فقد ذهب السيوطي إلى أن الحمل على الأكثر أوْلى من الحمل على الأقل(٩)، وفي المقابل تكون كثرة الاستعمال سببًا في مخالفة الأصل، فالحذف مثلا قد يكون سببه كثرة الاستعمال، فيحذفون طلبا للتخفيف لكثرة الاستعمال، ومن ذلك أنهم ذهبوا إلى أن (اللهم) أصلها: (يا الله أمنا بخير)، ولكن حُذف منها لكثرة استعمالها، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: «إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل فيه (يا الله أمَّنا بخيرٍ) إلا أنه لمّا كثر فى كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة طلبًا للتخفيف، والحذف فى كلام العرب لطلب التخفيف كثيرٌ(١٠)»، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الأصل في (إِنْسَان): (إِنْسِيَان) على (إِفْعِلان) من النسيان، حيث قالوا: «إنما قلنا ذلك لأن الأصل في (إنْسان): (إنْسيان) على (إفْعلان) من النسيان إلا أنه لمّا كثر فى كلامهم ، وجرى على ألسنتهم، حذفوا منه الياء – التي هي اللام – لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم(١١)».

غير أن كثرة الاستعمال – بوصفها معيارا للقبح النحوي – تختلف عنهما في أن كثرة الاستعمال في النقطتين السابقتين لم تُطرح في سياق مقارنة ظاهرة لغوية بأخرى، فتُرجح إحداهما على الأخرى، وإنما هي ظاهرة واحدة، تكثر فتكون أصلا، أو تكثر فتخالف الأصل،

ولكن الكثرة ههنا تقارن بين ظاهرتين لغويتين، تشيع إحاهما فتستعمل، أو تقل الأخرى فتضمحل حتى تموت، فيكون استدعاؤها بعد قلة استعمالها ضربًا من القبح!

٢ – حذف العنصر النحوي:

ولهذا المعيار نمطان:

النمط الأول: قبح ترتب عليه حذفٌ:

وأعني به أن اعتبار وجه ما قد يقتضي حذف ما لا يجوز حذفه، فيوصف هذا الوجه بالقبح؛ لما ترتب عليه من حذف غير جائز، ومن ذلك:

أ – قبح اعتبار ما بعد (لا سيما) مرفوعا على الخبرية لأنه يقتضي حذف الخبر الذي هو عمدة:

وذلك لأن عدَّه خبرًا يقتضي أن له مبتدأ محذوفًا، والمبتدأ عمدة لا يصح حذفه، وفي ذلك يقول: «(لا سيما) كلمة يستثنى بها، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض، فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة، وخفض ما بعدها بإضافة السي إليه، كأنه قال: (ولا سي زيدٍ)، أي: (ولا مثل زيد)، ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذي) ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، والمعنى (سي الذي [هو] زيدٌ)، وهو العائد إلى (الذي)، ومثله قوله تعالى: **(تماما على الذي أحسنُ)** [سورة الأنعام ٦ / ١٥٤](١٢) برفع (أحسن) على تقدير (الذي هو أحسنُ)، وكقراءة مَن قرأ **(مثلًا ما بعوضةٌ)** [سورة البقرة ٢ / ٢٦](١٣)، **وهو قبيح جدًّا؛ لحذف ما ليس بفضلة**(١٤)».

ب – قبح اعتبار كاف التشبيه اسمًا في موضع رفع لأنه يقتضي حذف العائد المرفوع:

وذلك عند من قال إنها اسم، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «أما الكاف الجارة فمعناها التشبيه، وهي أيضًا تكون حرفًا من الحروف الجارة، وتكون اسمًا بمعنى (مثل)، وذلك قولك: (أنت كزيد)، والكاف حرف جر عند سيبويه وجماعة البصريين، والذي يدل على ذلك أنها لا تقع موقع الأسماء، وذلك في الصلات، نحو قولك: (مررت بالذي كزيد)، فالكاف هنا حرف لا

محالة، ولذلك مثل به صاحب الكتاب، لأن ذلك ليس من مواضع المفردات، فإن قيل: فتكون الكاف اسمًا في موضع رفع، خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بالذي هو كزيد، على حد قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)، والمراد: (بالذي هو قائل)، قيل: لا يحسن حمله عليه؛ **إذ كان ذلك موضع قبح لحذف العائد المرفوع**، فلما ساغ أن تقول: (مررت بالذي كزيد) **من غير قبح**، وأجمعوا على استحسانه، **واستقباحهم** (مررت بالذي مثل زيد)، أو (مررت بالذي شبه جعفر) دل على أن الكاف حرف جر([١٥])».

جـ – قبح اعتبار ما بعد (منذ) مرفوعا على الخبرية لأنه يقتضي حذف المبتدأ:

ذهب البصريون إلى أن (منذ) كلمة بسيطة غير مركبة من عنصرين، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، واختلفوا فيما بعدها؛ فمنهم من ذهب إلى أنه في نحو (ما رأيته منذ يومان) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: (منذ مضى يومان)، ومنهم من ذهب إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (منذ هو يومان)([١٦])، «وهذان قولان بُنيا على أصل فاسد، وهو القول بالتركيب، وقد أبطلناه مع أن إذ تضاف إلى المبتدأ كما تضاف إلى الفعل والفاعل، فليس تقدير المحذوف فعلا بأوْلى من أن يكون اسمًا لمبتدأ... فتعيين الصلة مبتدأ وخبرًا دون الفعل تَحَكُّمٌ، مع أن حذفَ المبتدأ – إذا كان صلة وهو العائد – **قبيحٌ**([١٧])».

النمط الثاني: حذف ترتب عليه قبح:

وهو عكسُ النمط السابق؛ فالحذف في هذا الوجه هو الذي يؤدي إلى قبح، ومن ذلك ما يأتي:

أ – حذف المضاف إليه يترتب عليه الفصل بين المتضايفين وهو قبيح:

وذلك بمعنى أننا إذا قلنا: (أعجبني نظامُ وترتيب الغرفة) كان المعنى: (أعجبني نظام الغرفة + ترتيب الغرفة)، فحذف المضاف إليه (الغرفة) الأولى ترتب عليه أنه فُصِل بين المضاف والمضاف إليه في الصورة النهائية بالمعطوف (أعجبني نظام [وترتيب] الغرفة)، والفصل بين المتضايفين قبيح، حيث قال: «ويفصلون بين المضاف والمضاف إليه... **وهو قبيح في الكلام**([١٨])»، وقال: «**الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح**؛ لأنهما كالشيء الواحد([١٩])».

ب – حذف الهاء بعد (أن) في قولنا (علمت أن يقوم زيد) يترتب عليه أن ولي الحرف الفعل وهو قبيح:

فالأصل فيها: (علمت أنه سيقوم)، فحذف الهاء ترتب عليه أن ولي الحرف (الهاء) الفعل (يقوم) بدون سين، أو سوف، أو قد، وقد قرن ابن يعيش هاتين المسألتين في نص واحد؛ لأن معيار القبح فيهما واحد، فقال: «وأما قول الفرزدق:

يا مَن رأى عارضًا أَرِقْتُ له بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ(٢٠)

أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن المعنى (بين ذراعي الأسد)، و(الجبهة) مقحمةٌ على نية التأخير، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد، وقال: لو كان كما ظن لقال: (وجبهته)، لكنه من باب العطف، والتقدير: (بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد)، ومثله في حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه قوله:

يا تيم تيم عدي(٢١)

والمراد (يا تيم عدي تيم عدي)، فهو من قبيل (مررت بخير وأفضل من ثَمَّ)، والمراد (بخير من ثم، وأفضل من ثم)، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه، وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره، ويكون الفصل صحيحا بالجبهة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس، ولا يخرج عن الفصل، وإن كان المضاف إليه مقدرا؛ لأن المضاف إليه لما حذف من اللفظ ولي المضاف شيئًا غير المضاف إليه، وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أنه **استقبح** (علمت أن يقوم زيد)، وإن كانت الهاء مقدرة؛ لأنها لمّا لم تخرج إلى اللفظ ولي الحرف الفعل، **فقبح** عندهم حتى تعوضوا (السين أو سوف أو قد)، فكما أن هذا المحذوف لمّا لم يخرج إلى اللفظ لم يعتد به **كذلك المضاف إليه إذا حذف لم يقع به اعتداد، فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه**(٢٢)».

وفي موضع آخر يقول: «**كأنّهم استقبحوا أن تلي" أنَّ "المخفّفةُ الفعلَ إذا حُذفت الهاء، وأنت تريدها، كأنّهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأن يليه ما لم يكن يليه**، وهو

مُثَقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحوِ" :لا"، وقَدْ"، والسين، و"سَوْفَ"، نحوَ قولك" :قد عرفت أنْ لا يقومُ زيدٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ قد قام زيدٌ (٢٣)».

جـ – حذف الفاعل دون أن يقوم مقامه غيره قبح؛ لأنه عمدة:

لا يجوز حذف الفاعل؛ فإذا حُذف وجب أن يقوم مقامه عنصر آخر، وإلا عُدّ حذفه قبيحًا؛ لأنه عمدة يحوج انعقاد الكلام إليه، بخلاف المفعول به، فهو فضلة لا يحوج انعقاد الكلام إليه، وفي ذلك يقول: «وقد يُترك الفاعل إيجازا واختصارا؛ لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير، فترك الفاعل إيجاز؛ للاستغناء عنه، فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، **فإذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلوَ من لفظ الفاعل**، فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع... ولا يلزم إذا حذف المفعول أن يقام غيره مقامه؛ لأنه فضلة لا يحوج انعقاد الكلام إليه(٢٤)».

٣ – معيار مخالفة ظاهر العنصر النحوي:

ومن ذلك استقباحهم الحكاية مع (أيّ) دون (مَن)، وبيان ذلك أنه إذا قال أحد: (رأيت رجلًا)، فأردت أن تستفهم عن أي رجل رآه، فإنك كنت تقول في الأصل: (أي الرجل؟)، فلما كانت (الرجل) هي نفسها (رجلا) التي في الخبر اقتصروا على ذكر (أي) وحدها، وأعطوها إعراب ما قبلها نفسه، فقالوا استفهاما لمن قال (جاء رجلٌ): (أيُّ؟)، ولمن قال (رأيت رجلًا): (أيًّا؟)، ولمن قال: (مررت برجلٍ): (أيٍّ؟)، «وكان ذلك أخصر وأوجز من أن يأتوا بزيادة الألف واللام والجملة بأسرها، مع حصول المقصود بدونها، وربما وقع عند ظهور الخبر بالألف واللام في الخبر لبسٌ، بأن المذكور معهود غير الأول، قال أبو العباس المبرد: لو ذكرت الخبر وأظهرته لم تكن (أي) إلا مرفوعة، نحو قولك: (أيُّ مَن ذكرت؟)، أو (أيُّ هؤلاء؟) ولم تحسن الحكاية؛ لأن الخبر إذا ظهر علم أن المتقدم مبتدأ، **فقبح مخالفة ما يقتضيه إعراب المبتدأ**، ألا ترى أنهم قد أجازوا الحكاية بـ(من) في العلم، فقالوا في جواب من قال: (رأيت زيدًا): (مَن زيدًا؟)؛ لعدم ظهور الإعراب في (من)، ولم يفعلوا ذلك مع (أي)؛ لظهور الإعراب فيها، **فاستقبحوا مخالفة ما يقتضيه ظاهر اللفظ**(٢٥)».

القسم الثاني: معايير القبح المتعلقة بالعناصر النحوية المرتبطة:

وهذا القسم يضم المعايير المتعلقة بأكثر من عنصر نحوي، وما بينهما من علاقات نحوية مختلفة، وهذه المعايير هي:

١ – معيار اجتماع النظيرين:

ولهذا المعيار أنماط مختلفة:

النمط الأول: اجتماع العوض والمعوض عنه:

يحكم ابن يعيش على الظاهرة النحوية بالقبح إذا اجتمع العوض والمعوض عنه، ومن ذلك قبح إظهار الفعل في أسلوب التحذير إذا تكرر الاسم؛ فإذا قلنا: (رأسَك والحائط) على تقدير (اتق رأسك والحائط)، كان إظهار الفعل قبيحًا؛ لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وفي ذلك يقول: «ومن ذلك قولهم: (رأسك والحائط)، فينصب (الرأس) ههنا بفعل مضمر، و(الحائط) مفعول معه، والتقدير: (دع رأسك والحائط)، أي: (مع الحائط)، كقولك: (استوى الماء والخشبة)، ويجوز أن يكون التقدير: (اتق رأسك والحائط)، وهو تحذير، كأنه على تقديرين؛ أي: (اتق رأسك أن يدق الحائط)، و(اتق الحائط أن يصيب رأسك)، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر، **فإذا كررت هذه الأسماء ازداد إظهار الفعل قبحًا؛ لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل، فلم يجمع بينهما**([٢٦])».

وفي موضع آخر قال: «وأما قولهم (عُذَيْرَك) فهو مصدر كالعذر، يُقال لمن جنى جناية واحتملت منه (عذيرك)... ووضع موضع الفعل، فصار كالعوض من اللفظ به، **ولذلك قبح إظهار الفعل**؛ لأنه أقيم مُقامَ الفعل، ودخول فعل على فعل محالٌ([٢٧])».

وفي موضع ثالث يقول: «كذلك في قولهم: (الحذر الحذر)، و(النجاء النجاء، جعلوا الأول بمنزلة (الزم)، و(عليك)، ونحوه من تقدير الفعل، **ويقبح دخول فعل على فعل**([٢٨])».

النمط الثاني: اجتماع حرفيْن متشابهيْن:

وذلك بأن يجتمع حرفان متشابهان، وإن لم يكونا متماثلين تمامًا، ومن ذلك الجمع بين (أَنْ) الناصبة للمضارع، و(أَنَّ، وإِنَّ) الناصبتين للاسم، لتشابههما لفظًا ومعنى، فيقول: «وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أن) الخفيفة بـ(أنَّ) الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه المشابهة من وجهين؛ من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ: فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه أنقصَ من تلك، ولذلك **يستقبحون** الجمع بينهما، كما **يستقبحون** الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم: (إنَّ [أَنْ تقومَ] خيرٌ لك)، **كما يستقبحون:** (إنَّ [أنَّ زيدًا قائمٌ] يعجبني)، في معنى (إنَّ قيامَ زيد يعجبني)، وأما المعنى فمن قِبَلِ أنّ (أنْ) وما بعدها في تأويل المصدر، كما أنّ (أنّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل([٢٩])».

النمط الثالث: اجتماع حرفيْن متماثليْن:

وذلك بأن يتوالى حرفان متماثلان، والعربية عموما تكره توالي الأمثال، وابن يعيش هنا يراه مما يقبح، ومن ذلك ما وصفه بالقبح في أن أصل (مهما) (ما + ما) عند مَن ذهب إلى ذلك؛ لتكرار الحرفين، مما استوجب قلب الألف الأولى هاء، فقال: «وقد قلبوا ألفها هاء أيضًا إذا كانت جزاء، فقالوا: (مهما)، وأصلها عند الخليل (ما)، وحروف الجزاء قد تُزاد فيها (ما) كقولك: (متى ما تأتني آتِك)، و(أين ما تكن أكن)، فزادوا (ما) على (ما) كما يزيدون (ما) على (متى)، فصار (ما ما)، **فاستقبحوا هذا اللفظ؛ لتكرار الحرفيْن**، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً، فقالوا: (مهما)؛ إذ الألف والهاء من مخرج واحد([٣٠])».

ومن ذلك أيضًا استقباح اجتماع (إنَّ) و(أنّ) الناسختين، لتماثلهما، فيقول: «كما **يستقبحون** الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم: (إنَّ [أَنْ تقومَ] خيرٌ لك([٣١])».

النمط الرابع: اجتماع دلالتين في تركيب واحد:

وذلك بأن يحكم بالقبح النحوي على افتراض أن الأصل في عنصر نحوي ما أن فيه دلالة هي نفسها متحققة في العنصر النحوي، فيكون اجتماع الدلالتين سببًا في الحكم بالقبح النحوي على ذلك التخريج، ومن ذلك القول بأن الكاف في (إياك) مضاف إليه؛ وذلك لأن الإضافة تفيد دلالة التخصيص، ودلالة التخصيص متحققة بالفعل في المضمر (إيّا)، واجتماع الدلالتين قبيح، وأن الرأي أن الكاف مجرد حرف خطاب، وليس باسم له موقع من الإعراب، وهي قضية مختلَف فيها([٣٢])، فمذهب أبي الحسن الأخفش أن ما بعد (إيا) «لا يجوز أيضًا أن يكون مجرورًا؛ لأن الجر في كلامهم إنما هو من وجهيْن؛ إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا حرفَ جرٍّ ههنا يكون مجرورا به، **ولا يجوز أن يكون مخفوضًا بإضافة (إيا) إليه؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم مضمر، والمضمر لا يُضاف؛ لأن الإضفة تخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا، فلم تحتج إلى الإضافة،** وإذا ثبت أنه ليس باسم، كان حرفًا بمعنى الخطاب، مجردًا من مذهب الاسمية...وقد ذهب الخليل إلى أن (إيا) في (إياك) اسم مضمر مضاف إلى الكاف... وهو قول فاسد؛ **لأنه إذا سلم أنه مضمر، لم يكن سبيل إلى إضافته؛ لما ذكرناه من أن الغرض من الإضافة التخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا...** وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (إيا) اسم ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات، نحو قولك: (إياك ضربت)، و(إياه حدثت)، ولو قلت: (إيا زيدٍ حدثت) كان **قبيحًا**؛ لأنه خصّ به المضمر([٣٣])».

٢ – معيار فك التلاحم بين العناصر النحوية المرتبطة:

عدّ ابن يعيش كل تركيب ينتج عنه فك التلاحم بين عنصرين قبيحًا، وقد رأيت أن يندرج تحت هذا المعيار نمطان، هما:

النمط الأول: فك التلاحم بالفصل بين المتلازمين:

ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وفي ذلك يقول: «ويفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالظرف على حد قوله: (لله در – اليومَ – مَن لامها)، وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر **وهو قبيح في الكلام**([٣٤])».

وهو في هذا الموضع – فقط – وصف الظاهرة بالقبح، ولكنه ذكر سبب القبح في الظاهرة نفسِها في موضع آخر، فقال: «**الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح**؛ لأنهما كالشيء الواحد؛ فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما([٣٥])».

ب – قبح الفصل بين (كم) الخبرية ومميزه مع بقاء جره:

معلوم أن مميز (كم) الخبرية يجر بالإضافة، فإذا فُصل بينهما لم يكن الفصل قبيحًا، وإنما القبيح هو إبقاء مميزها مجرورا بالإضافة؛ لأنه في حال جره سيكون مضافًا إليه، والفصل بين المتضايفين قبيح، فوجب النصب لا غير؛ إذ الفصل بين الناصب والمنصوب به لا شيء فيه، ولا مانعَ منه، وفي ذلك يقول: « اعلم أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنًا **من غير قبح** نحو (كم لك غلامًا)، و(كم عندك جارية)... فإذا فُصل بين (كم) ومميزها في الخبر عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها؛ لأنه **قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة**، والمنصوب يجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، ألا تراك تقول: (هذا ضاربٌ – اليومَ – زيدًا)، ولا تقول: (هذا ضاربُ – اليومَ – زيدٍ) إلا في ضرورة، فأما قول القطامي:

كم – نالني منهمُ – فضلًا على عدم إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ[36]

فالشاهد فيه أنه لما فصل بين (كم) ومميزها، وهو فصل عدل إلى لغة مَن ينصب؛ **لِقُبْحِ الفصل بين الجار والمجرور**(٣٧)».

وقد سبق سيبويه إلى ذكر ذلك، بل إلى وصفه بالقبح أيضًا!، فقال نقلًا عن الخليل بن أحمد (رحمه الله): «وقال: إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ **لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور**؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: (هذا ضاربٌ – بك – زيدا) ولا تقول: (هذا ضاربُ – بك – زيدٍ)(٣٨)».

جـ – قبح الفصل بين الجار والمجرور:

وذلك في قوله: «قد ذكرنا أنه قد يحذف حرف القسم تخفيفا لقوة الدلالة عليه وهو في ذلك على ضربين، أحدهما أن يحذفوه، ويعملوا فعل القسم في القسم فينصبوه... والضرب الآخر أن يحذفوا الجار ويبقوا عمله، يعتدون به محذوفًا، كما يعتدون به مثبتًا، وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف، فيُقال: (الله لأقومنّ)، حكاه سيبويه في الخبر لا الاستفهام، والمراد: (والله، وبالله) وقد قرئ: **(ولا نكتم شهادةً (اللهِ) إنا إذن لمن الآثمين)**(٣٩) [سورة المائدة ٥ / ١٠٦]، فأخرج اسم الله من الإضافة، وجعله قسَمًا، وعليه يُحمل قوله تعالى في قراءة حمزة: **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)**(٤٠) [سورة النساء ٤ / ١] على إرادة الباء، وحكى أبو العباس أن رؤبة قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: (خيرٍ)... وهو شبيه بحذف المضاف، وإبقاء عمله، نحو قولهم: (ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة) ونحوه قول الشاعر:

أكلُّ امرئ تحسبين امرءًا ونارٍ توقّدُ بالليلِ نارًا(٤١)

على إرادة: (وكل نار)، **وهو في الجملة قبيح**؛ لأن الجار ممتزج بالمجرور، كالجزء منه، ولذلك قال سيبويه: لأن المجرور داخل في المضاف إليه، فيقبح حذفه لذلك(٤٢)».

هـ – قبح الفصل بين المنفي بـ(لا) وما أضيف إليه:

وذلك أن اللام في قولنا: (لا أبا لك) كأنها ليست موجودة، فـ(أبا) مضاف، و(ما بعد اللام) مخفوض بإضافة (أبا) وليس مجرورا باللام، فلمّا كان ذلك الالتحام والتلازم قبح أن يُفصل بينهما بشيء ولو كان الظرف والجار والمجرور، وفي ذلك يقول: «فإن فصلت بين المنفي وما أضيف إليه بظرف أو جار ومجرور مع اللام المقحمة **قبح** عند الخليل وسيبويه؛ لأن اللام بمنزلة ما لم يُذكر، فالاسم بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز، نحو: (لا مثل زيد)، فكما **يقبح** (لا مثل – بها لك – زيد) **قبح** (لا أبا – فيها – لك)، ألا ترى أنك إذا فصلت بين (كم)، ومفسرها في الخبر بشيء، فقلت: (كم – بها – رجلا مصابا) عدل إلى لغة من ينصب، وإن كان لغة من يخفض بها مع غير الفصل أكثر، **لقبح** الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وهو مع **قبحه** جائز في الشعر... وإذا **قبح** الفصل مع اعتقاد الإضافة كان الاختيار الوجه الأول، وهو البناء وإثبات النون في التثنية وحذف الألف من (الأب)، فنقول: (لا يدين بها لك)، و(لا أب فيها لك)([٤٣])».

و – قبح الفصل بين (لم) ومجزومها:

ذهب ابن يعيش إلى أن الفصل بين (لم) ومجزومها مما يقبح أيضًا لشدة اتصالها بما بعدها، وفي ذلك يقول: «لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء، **وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورة**، ويؤيد شدة اتصالها بما بعدها أنهم أجازوا: (زيدا لم أضربْ)، كما يجوز (زيدا أضرب)، وقد عُلم أنه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل([٤٤])».

وفي موضع آخر يقيس شدة التحامها بمجزومها بالجار والمجرور، فيقول: «قد تقدم القول إن الشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، **ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه** فلا يجوز: (لم زيد يأتك) على معنى: (لم

يأتك زيد) وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه؛ **لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، كما لا يفصل بين الجار والمجرور بشيء إلا في الشعر، كذلك الجازم**([٤٥])».

ز – قبح الفصل بين الصفة والموصوف:

وذلك في سياق الحديث عن ضمير الفصل، فـ(القائم) في نحو قولنا: (زيد القائم) يحتمل أن يكون خبرًا، ويحتمل أن يكون صفةً، فلما جئنا بضمير الفصل فقلنا: (زيد هو القائم) كان خبرًا لا محالة، والسبب في استبعاد كونه صفةً أنه يقبح الفصل بين الصفة والموصوف، وقد أشار إلى ذلك فقال: «الغرض به – يعني ضمير الفصل – إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبر نعت في المعنى، وذلك نحو قولك: (زيد هو القائم)؛ لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعتًا لما قبله، فلما جئت بـ(هو) فاصلةً بيَّنَ أنك أردتَ الخبرَ، وأن الكلام قد تمَّ به؛ لفصلك بينهما؛ **إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيحٌ**([٤٦])».

ح – قبح العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد بضمير منفصل:

وذلك لأننا إذا قلنا: (قمت وعمرو) وجبت الإشارة إلى أن التاء في قمت صارت – من شدة التحامها بالفعل – كالجزء منه، فصارت كأنها كلها فعل فقط، و(عمرو) اسم، ولا يجوز عطف الاسم على الفعل، لذلك وجب الإتيان بضمير منفصل يكون عطف الاسم عليه جائزًا، لذلك عُد قبيحًا أن نعطف الاسم على الفعل المتصل بالضمير المرفوع؛ لفك الالتحام الذي بينهما، وفي ذلك يقول: «فإن قيل :ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد **قبيحًا؟** قيل :لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدّ له منه، ولذلك تُغيَّر له الفعل، فتقول" :ضربْتُ وضربْنَا"، فتُسكِّن الباء، وقد كانت مفتوحةً. وكونُه متّصلًا غيرَ مستقِل بنفسه يُؤكِّد ما ذكرنا من شدّةِ اتصاله بالفعل. وربّما كان مستتِرًا مستكِنًّا في الفعل، نحو" :قُمْ"، و"اضْرِبْ "و"زيدٌ قام، وضرب"، ونحو ذلك. وإذ كان بمنزلةِ جزء منه وحرفٍ من حروفه، **قبُح** العطفُ عليه؛

لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ. وإنّما كان ممتنعًا من قِبَل أنّ المراد من العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وعواملُ الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيًّا إمّا ماضيًا، وإمّا أمرًا، فلا يكون له عاملٌ، فلذلك **قبُح** أن تقول" :قمتُ وزيدٌ "حتى تقول" :قمتُ أنا وزيدٌ"، فتُؤكِّده، فيكون التأكيدُ مُنبِّهًا على الاسم، ويصير العطفُ كأنه على لفظِ الاسم المؤكِّد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفًا عليه ([٤٧])».

النمط الثاني: فك التلاحم بتحويل تركيب نحوي إلى تركيب نحوي آخر:

ومثاله استقباحه إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأنه ذهب إلى أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فإن وُجد منها شاهدٌ فهو قبيح إلا أن يؤول، فقال: «**الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ، لأنهما لعَين واحدة**، فهذا قلت" :جاءني زيدٌ العاقلُ"، فـ" العاقلُ "هو زيدٌ، و"زيدٌ "هو العاقلُ... **فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر**... وقد ورد عنهم ألفاظ، ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها، **والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك** .فمن ذلك قولهم" :صلاةُ الأُولى"، و"مَسْجدُ الجامِعِ"، و"جانبُ الغَرْبى"، و"بَقلَةُ الحَمقاءِ"، فهذه الأشياءُ حقها أن تكون صفة للأول، إذ الصلاة هي الأُولى، والمسجد هو الجامعُ، وإنما أُزيل عن الصفة، وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ :صلاة الساعةِ الأُولى، يعني من الزوال، ومسجدُ الوَقْت الجامع، أو اليوم الجامع، وجانبُ المكان الغَرْبي، وبَقْلَةُ الحَبة الحَمقاءِ، سُقيت حمقاءَ لأنها تنبُت في مجارِي السَّيْل، فتجرُفُها السُّيُولُ. فإن قلت" :الصلاةُ الأُولى"، و"المسجدُ الجامِعُ"، فأجريتَه وصفًا له، فهو الجيدُ والأكثرُ، وإن أضفتَ، فوَجهُه ما ذكرناه. **وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهل([٤٨])».**

٣ – معيار قياس ظاهرة نحوية على أخرى:

ولهذا المعيار نمطان:

النمط الأول: وصف الظاهرة النحوية بالقبح قياسًا على قبح ظاهرة أخرى:

في هذا النمط توصف الظاهرة النحوية بالقبح قياسًا على قبح ظاهرة نحوية أخرى، فالذي يقيس هنا هو الواصف بالقبح، ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح إلغاء عمل المصدر مُصدَّرًا أو حشوًا قياسًا على الفعل:

وفي ذلك يقول: «وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائه إبطالُ عمله لا إبطالُ إعرابه، فتقول: (متى زيد ظنك ذاهب)، و(زيد ذاهب ظني)، فـ(زيد) مرتفع بالابتداء، وخبره (ذاهب)، و(متى) ظرف للذهاب، و(ظنك) مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى، كأنك قلت: (متى زيد تظن ظنك منطلق)، وهذا تمثيل لأنه **قبيح** أن يؤكد الفعل الملغى، وإنما جاز مع المصدر إذا كان منفردا؛ لأنه قد صاركالبدل من الفعل، فلمّا كان في تقدير الفعل، جاز إلغاؤُه، كما يلْغَى الفعل إذا توسّط بين المبتدأ والخبر، وكذلك إذا تأخّر، نحوَ قولك: (زيدٌ ذاهبٌ ظّني أو في ظنّي أو ظَنًّا منّي) والإلغاءُ هنا أحسن إذ كان متأخّرًا، كما كان الفعل كذلك، فإن بدأتَ بالمصدر، وقلت" :ظنّي زيدٌ ذاهبٌ اليوم"، كان الإلغاء **قبيحًا ممتنعًا**، كما كان في الفعل كذلك إذا قلت" :أظُن زيد ذاهبٌ"؛ لأنّ تقديره تقدير الفعل. فإن تقدمه ظرفٌ أو نحوه من الكلام، نحوُ قولك" :متى ظَنّي زيدٌ ذاهبٌ؟ "و"أينَ ظني زيدٌ ذاهبٌ؟ " جاز الإلغاء؛ لأن قبله كلامًا، فصار الفعل كأنه حشوٌ، فإن نصبت الاسمين، وقلت" :متى ظنك زيدًا ذاهبًا؟ " رفعت المصدر على الابتداء، والظرفُ خبره, لأنّ ظروف الزمان تقع أخبارًا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمال فعله، وهو أحسن هنا من الإلغاء([٤٩])».

ب – قبح العطف على ضمير الفاعل من غير تأكيد قياسًا على الفعل:

«وذلك لأنّ الفاعل وإن كان منفصلًا من الفعل، فقد أجري مجرى بعض حروفه حكمًا... **ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد، ولم يستقبحوا** ذلك في

المفعول([٥٠])». وقال في موضع آخر: «العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ضعيف **قبيح**، وقد تقدمت قاعدة ذلك([٥١])».

النمط الثاني: وصف القياس الخطأ لظاهرة نحوية على أخرى بالقبح:

في هذا النمط تقاس الظاهرة النحوية على ظاهرة نحوية أخرى قياسًا خطأ، فيكون خطأ القياس سببًا في وصفها بالقبح، فالذي يقيس هنا هو الموصوف بالقبح، ومن ذلك قبح القول بأن المفعول لأجله لا يأتي إلا نكرة، فلا يأتي معرفةً، وإلا كان على نية الانفصال؛ وذلك قياسًا على الحال، وخطأ القياس هنا هو القبيح، وفي ذلك يقول: «قال صاحب الكتاب: (ويكون معرفة ونكرة)، قال الشارح: إنما قال ذلك ردا على مَن زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له نحو: (ضربته تأديبًا له) من قبيل المصادر التي تكون حالا، نحو: (قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا)، أي: صابرًا، وراكضًا، حكى ذلك ابنُ السراج وغيرُه، وهو مذهب أبي عمرو الجرمي والرياشي، فهو عندهم نكرة، و(مخافة الشر) ونحوها مما هو مضاف من قبيل (مثلك، وغيرك، وضارب زيد غدًا) في نية الانفصال، قال أبو العباس: **أخطأ الرياشي أقبح الخطأ**؛ لأن بابنا هذا يكون معرفةً ونكرةً، قال سيبويه: وحسن في ذلك الألف واللام؛ لأنه ليس بحال([٥٢])».

٤ – معيار مراعاة التماثل والمشاكلة بين العناصر النحوية في سياق واحد:

ومن ذلك استقباحه حذف الياء من نحو (القاضي، والمتعال، يَسْرِ) مراعاة لتماثل رءوس الآيات، فيقول: «المراد بالفواصل رءوس الآي، ومقاطع الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل كما يُطلب في القوافي، والقوافي يشترط فيها ذلك، ولذلك سميت قافية، مأخوذ من قولهم: (قفوت)، أي: (تبعت)، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضُها بعضًا، فتجري على منهاج واحد، فإذا وقفوا عليها فمنهم من يسوي بين الوصل والوقف... وقد يحذفون من الياءات الأصلية والواوات ما لا يُحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها رويًّا، فإنهما يحذفان كما يحذفان الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها رويًّا، كما أن تلك كذلك فلما ساوتها في ذلك

جرت مجراها في جواز الحذف، وهو في الأسماء أمثلُ منه في الأفعال؛ لأن الأسماء يلحقها التنوين في الكلام، فيُحذف له الياء، فما جاء في الأسماء قوله تعالى: **(يوم التناد)** [سورة غافر ٤٠ / ٣٢]، فحذفت الياء، وكان فيها حَسَنًا، وإن كان الحذف في نحو (القاضي) **مرجوحًا قبيحًا**، ومثله: **(الكبير المتعال)** [سورة الرعد ١٣ / ٩] وقالوا في الفعل: **(والليل إذا يسر)** [سورة الفجر ٨٩ / ٤]، و**(ذلك ما كنا نبغ)** [سورة الكهف ١٨ / ٦٤]، ولا يجوز في الكلام (زيد يرمِ)، ولا (يغزُ)؛ لأن الأفعال لا يلحقها تنوين يوجب الحذف([٥٣])».

٥ – معيار مخالفة مقتضى الترتيب بين العناصر النحوية:

ومن ذلك أنهم استضعفوا أن تأتي (إذ) في جواب (بينا وبينما)، وذلك من قِبَل أن (بينا) متعلقة بالجواب، فإذا أتينا بـ" إذ"، وأضفناها إلى الجواب، لم يحسن إعمالُه فيما تقدم عليه، وفي ذلك يقول: «قد تُغنِي" إذا "إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط، تقول" :إن تأتِني فأنا مُكْرِم لك"، وإن شئت" :إذا أنا مكرم لك"؛ وذلك لتقارُب معنيَيْهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان، قال الله تعالى : **(وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)** [سورة الروم ٣٠ / ٣٦] أي: فهم يقنطون. فأما قولهم" :بَيْنَا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمرًا"، و"بَيْنَمَا نحنُ في مكان كذا إذا طلع فلان علينا"، فقال بعضهم :هي للمفاجأة كما كانت" إذا "كذلك، وقال بعضهم هي زائدة، والمعنى :بينما زيد قائم رأى عمرًا. وكان الأصمعي لا يرى إلَّا طَرْحَ" إذْ "من جواب" بَيْنَا "و"بَيْنَمَا"، ويستضعِف الإتيانَ بها، وذلك من قِبَل أن" بَيْنَا "هي" بَيْنَ"، والألفُ إشباعٌ عن فتحة النون، وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيتَ بـ" إذ"، وأضفتَها إلى الجواب، لم يحسن إعمالُه فيما تقدم عليه، والذي أجازه لأجلِ أنه ظرفٌ، والظروف يُتسع فيها. وأحسنُ أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافة، **فلا يقبح تقديمُ ما كان في حيّز الجواب**([٥٤])».

القسم الثالث: معايير القبح المتعلقة بالدلالة:

١ – معيار نقض الغرض:

يحكم ابن يعيش على الظاهرة النحوية بالقبح النحوي إذا نقضت الغرض الذي جُعلت له، ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح تكنية الإنسان نفسه:

وذلك لأن الكنية إنما وُضعت توقيرًا لمَن صار له ولد، والتوقير إنما يكون من الناس للمستحق للكنية، وليست منه لنفسه، ولذلك وصف ابن يعيش مَن يُكني نفسَه بالقبح، لأنه بذلك ينقض غرض التكنية، وقد أشار إلى ذلك فقال: «والكُنية لم تكن علمًا في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسانَ باسمه، وإذا وُلد له ولدٌ دُعي باسم ولدِه توقيرًا له وتفخيمًا لشأنه، فيُقال: (أبو فلان)، و(أم فلان)، ولذلك **استقبحوا** أن يُكني الإنسانُ نفسَه، وقد يكنون الوليدَ، فيقولون: (أبو فلان) على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبلوغ سن الإيلاد([٥٥])».

ب – قبح الابتداء بالنكرة:

ذهب النحاة إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، والأصل في الخبر أن يكون نكرةً، لأن المخاطب يعرف المبتدأ، ولكنه يجهل الخبر، فإذا أعلمناه بالخبر فقد تمت الفائدة وأنزلنا المخاطب منزلة المتكلم من المعرفة بخبر المبتدأ، فإن أتينا بمبتدأ منكور لم تتحقق الفائدة، فلما نُقض الغرض صار ذلك قبيحًا، وفي ذلك يقول: «أنهم **استقبحوا** الابتداء بالنكرة في الواجب([٥٦])»، وقد قدم الفائدة من ذلك فقال: «اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيلَه منزلتَك في عِلم ذلك الخبرِ، والإخبارُ عن النكرة لا فائدةَ فيه، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكن فى هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجلاً قائمًا وعالمًا فى الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفةِ أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبرُ نكرةً؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ كما تعرفه أنت، فإنما يَنتظر

الذى لا يعلمه، فإذا قلتَ: قائمٌ أو حكيمٌ فقد أعلمتَه بمثل ما علمتَ مما لم يكن يعلمه، حتى يشاركَك في العلم، فلو عكستَ وقلتَ: (قائمٌ زيدٌ)، فـ(قائمٌ) منكورٌ لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرًا مقدمًا يستفيده المخاطب، ولا يصحُّ أن يكون زيدٌ الخبرَ؛ لأن الأسماء لا تُستعار، ولا يساوي المتكلمُ المخاطبَ، لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم يعرفه، ألا ترى أنك تقول: (عندى رَجلٌ) فيكون منكورًا، وإن كان المتكلم يعرفه([٥٧])».

جـ – قُبح رفع ما بعد (لا) من غير تكرير (لا):

تجدر الإشارة إلى أن تكرير (لا) في الجواب إنما هو – في أصل وضعه – يُقابل التكرير الذي في السؤال؛ فقولنا: (لا رجل ولا امرأة) في أصله «جواب: (هل مِن رجل ومن امرأة؟) على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: (لا غلام عندك ولا جارية)، كأنّ السؤال: (أغلامٌ عندك أو جارية؟)، وهذا سؤالُ مَن قد علم أن أحدهما عنده، ولا يعرفه نفسه، فسأل؛ ليعرف عينه، فإن كان عند المسئول واحد منهما قال: (غلام) إن كان غلامًا، أو (امرأة) إن كان امرأة، فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما قال: (لا غلام عندي ولا امرأة)، ولا يحسن أن يقول: (لا غلام عندي) من غير تكرير (لا)، من قِبَل أن هذا جواب على مَن قال: (أغلامٌ عندك؟)، وجوابُ مثلِ هذا أن يقول المسئول: (نعم) إن كان عنده، أو (لا) إن لم يكن عنده، ولا يزيد على (لا) شيئا، كما لا يزيد على (نعم) شيئًا، فلذلك خالف حالُ التكرير حالَ الإفراد، ولم يجز الرفع في الإفراد، وجاز مع التكرير([٥٨])».

السؤال		الجواب	
سؤال لا تكرار فيه	أغلام عندك؟	جواب لا تكرار فيه	نعم / لا
سؤال به تكرار	هل من رجل ومن امرأة؟	جواب به تكرار	غلام/ جارية / لاغلام ولا جارية

وعليه فأصل وضع تكرير (لا) إنما هو التكرير الذي في السؤال، فإن رفع ما بعد لا دون تكرير نُقض الغرض، فكان سببا في قبحه، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «لما قرر أن المنفي إذا كان معرفةً لم يجز فيه إلا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الألفاظ التي **وردت ناقضة للقاعدة**؛ وذلك أنها معارفُ مرفوعة، ولم تكرر وخرجها، فأما قولهم: (لا نولك أن تفعل كذا) فهي كلمة تُقال في معنى (لا ينبغي لك)، وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر، ولم يكرروا (لا) من حيث إنها جرت مَجرى الفعل؛ إذ كانت بمعناه، والفعل إذا دخل عليه (لا) لم يلزم فيه التكرير، فأجروْا (لا نولك) مُجرى (لا ينبغي لك)؛ لأنه في معناه، كما قالوا: (لا سلام عليك)، فلم يكرروا؛ لأنه في معنى (لا سلم اللهُ عليك)، كما أجروْا (يذر) مُجرى (يدع) في حذف الواو التي هي فاء؛ لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكن في (يذر) حرف حلقي، فأما قول الشاعر:

وأنت امرؤ مِنَّا خُلقتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ(٥٩)

البيت لرجل من بني سلول، والشاهد فيه رفع ما بعد (لا) من غير تكرير، **وقد تقدم قبحُه**، والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأن قولك: (حياتك لا نفع، وموتك فاجع) بمعنى (لا نفع ولا ضرر)(٦٠)».

د – قبح قولهم: (هذا عبد الله كل الرجل):

ذهب النحاة إلى أن قول أحدهم: (مررت برجل أي رجل، وأيما رجل، وجد الرجل، وحق الرجل) غرضها المبالغة في المدح على أن (أي، أيما، جد، حق) تؤول بالكامل، أي: الكامل في صفة الرجولة، فإن قيل: (هذا عبد الله كل الرجل) لم يجز؛ لزوال العموم، والأصل أنه وضع لعموم صفة رجولته على الجنس كله، فنقضه للغرض أوجب وصفَه بالقبح، قال ابن يعيش: «وقالوا: (مررت برجل أي رجل، وأيما رجل)، و(برجلين وأيما رجلين)، و(برجال أي رجال وأيما رجال)، أرادوا المبالغة، فـ(أي) هنا ليس بمشتق من معنى يُعرف، وإنما يُضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجبه ذلك الاسم، فكأنك قلت: (كامل في الرجولية)، وقالوا: (أنت الرجل كل الرجل)، و(هذا العالم وحق العالم) جاءوا بهذه الألفاظ في صفات

المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف، فإذا قالوا: (الرجل كل الرجل)، فمعناه: (الكامل في الرجال)... وإذا قالوا: (هو العالم جد العالم) فمعناه البالغ الكامل في العلم، وكذلك لو قال: (اللئيم جد اللئيم) لكان معناه المبالغة في اللوم، والجد والحق هنا واحد، يقال: جاده في الأمر، أي: حاقه، ولا يحسن: (هذا عبد الله كل الرجل)؛ لأنه ليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون (كل الرجل) مبالغة فيه، **وهو مع قبحه جائزٌ**؛ لأنه لو لم يُذكر (عبد الله)، وقال: (هذا كل الرجل) جاز، ودل على معنى المبالغة والكمال/ ولأن (عبد الله) رجل، فكأنك قلت: (هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل)([٦١])».

٢ – معيار وقوع التناقض بين دلالتين:

ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح التناقض بين دلالة الإرهاف ودلالة الإهمال:

ومن ذلك استقباحهم رفع جواب الشرط، وذلك أنهم لمّا أعملوا فعل الشرط كان في ذلك بمنزلة تأكيد الفعل، فسلب الجزم من الثاني دون الأول إهمال للفعل، والتأكيد والإهمال معنيان متضادان، وفي ذلك يقول: «الشرط إذا كان مجزومًا لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجعٌ عما اعتزموه، وصار بمنزلة (زيد قائم ظننت ظنا)؛ لأن تأكيدَ الفعل إرهافٌ وعنايةٌ بالفعل، وإلغاءَه إهمالٌ واطّراحٌ، **وذانك معنيان متدافعان**... وقول صاحب الكتاب: (وإذا وقع الجزاء) يعني المضارع (ففيه الجزم والرفع) فأما قوله:

وإن أتاه خليل([٦٢]) .....

فالشاهد فيه رفع (يقول) وهو الجواب، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه، **وأما الرفع فقبيح**([٦٣])».

ب – قبح التناقض بين دلالة النفي ودلالة الإثبات:

ومن ذلك استقباحهم ذكر (أن) بعد لام الجحود، وذلك لأن نحو (ما كان زيد ليقوم) في الإثبات تكون: (كان زيد سوف يقوم)، فالذي بعد (سوف) فعلٌ، وهو (يقوم)، فلما كان النفي قلنا: (ما كان زيد ليقوم)، فإن قلنا: (ما كان زيد لأن يقوم) كانت (أن) سببا في تحويل (يقوم) الفعل إلى اسم يكون مصدرا مؤولا، فيحدث تناقض يصفه بالقبح، فيقول: «وأمّا المؤكّدة، وهي لام الجحود، فهي تكون مع النفي في باب" كَانَ "الناقصة، كقوله تعالى: **(مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)**[سورة آل عمران ٣ / ١٧٩] وهذه اللام هي اللام في قولك" :جئتُ لتُعْطِيَنِي"، وهي التي أجازوا معها إظهارَ" أنْ ."فلمّا اعترض الكلامَ النفيُ، وطال شيئًا، لزم الإضمارُ مع النفي؛ لأنه جوابٌ، ونفيٌ لإيجاب فيه حرفٌ غير عامل في الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرفٌ غير عامل، فقولك" :سيفعل زيدٌ"، أو" سوف يفعل"، فإنّ نَفْيه" ما كان زيد لِيفعلَ ."ومنه قوله تعالى: **(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)** [سورة الأنفال ٨ / ٣٣]، فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه، كما كان كذلك في حال الإيجاب. ووجه ثان، وهو أنه إنما **قبح ظهورُ" أنْ " بعد لام الجَحْد؛ لأنه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم**، ولا لفظه لفظَ اسم، وذلك أنّا إذا قلنا" :ما كان زيد لِيخرجَ"، فهو قبل الجحد كان" زيد سيخرج، وسوف يخرج ."فلو قلنا" :ما كان زيد لأنْ يخرج "بإظهارِ" أنْ"؛ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ" سوف يخرج"، و"سيخرج "اسمًا، فكرهوا إظهار" أنْ "لذلك؛ **لأنّ النفي يكون على حسب الإثبات**(٦٤)».

القسم الرابع: معايير القبح المتعلقة بمراعاة حال المتلقي:

١ – معيار وقوع الوهم واللبس عند المتلقي:

ومن ذلك ما يأتي:

أ – قبح تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تأكيده بالضمير المنفصل:

وذلك لأننا إذا قلنا: (هند ضربت نفسها) لظننا أن (نفسها) مفعول به، فوقع اللبس والوهم عند السامع، فإذا أكدنا المضمر المرفوع بضمير منفصل فقلنا: (هند ضربت هي نفسها) لزال اللبس، وفي ذلك يقول: «فإن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس، والعينِ، لم يحسُن حتى تؤكّده أوّلًا بالمضمر، ثمّ تأتي بالنفس، أو العينِ، فتقول : (قمتَ أنتَ نفسُك) .ولو قلت : (قمتَ نفسُك)، أو (عينُك)؛ لكان ضعيفًا غيرَ حسن؛ لأنّ النفس والعين يَلِيان العواملَ .ومعنى قولنا" :يليان العواملَ "أن العوامل تعمل فيهما لا بحُكْم التَّبَعيّة، بل يكونان فاعلَيْن، ومفعولَيْن، ومضافَيْن، وذلك أنَّها لم يَتمكّنا في التأكيد، بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ .ألا تراك تقول" :طابتْ نفسُه"، و"صحّتْ عينُه"، و"نزلتُ بنفسِ الجَبَل"، و"أخرجَ الله نفسَه"؟ فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرًا، فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ، لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوعِ بهما, لأنّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت، وعطفِ البيان، **فقبُح لذلك، كما قبُح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد... ووجهٌ ثانٍ أَنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدم تأكيد آخرَ ربّما أوْقعَ لَبْسًا في كثيرٍ من الأمر**، ألا ترى أنك لو قلت: (هندٌ ضربتْ نفسُها)، لم يُعلَم :أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير، أم جعلتَ في الفعل ضميرًا لهِنْد، وأكدتَه بالنفس، فإذا قلت: (هندٌ ضربَتْ هي نفسُها) حسُن من غيرِ قُبْح؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصِل؛ عُلم أنّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر, لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ، أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلًا، لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصِل .ألا ترى أنّك لا تقول" :ضربتُ أَنَا"؛ لأنّك قادرٌ على أن تقول" :ضربتُ ."وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً، تَعيّنَ أن يكون تأكيدًا، **وإذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل، أمِنَ اللبسَ،** وجاز توكيدُه بالنفس والعين، فاعرفه([٦٥])».

ب – قبح حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل المؤنث ضميرًا مستترا:

وذلك لأننا لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه، فينتظر ذلك الفاعل، وفي ذلك يقول: «هذا حكم الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مؤنث، نحو: (الدار انهدمت)، و(موعظة جاءت)، لم يكن بُدٌّ من إلحاق التاء؛ وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهم أن الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة؛ لقطع هذا التوهم كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)؛ للإيذان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره، فينتظر، وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله:

فلا مزنة ودقت ودقَها ولا أرض أبقلَ إبقالَها(٦٦)

فإن البيت لعامر بن جوين الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث، **وذلك قليل قبيح**(٦٧)».

٢ – معيار الإبهام على المتلقي:

ومن ذلك استقباحهم ندبة النكرة والمبهم، فلا يقال: (وا رجلاه)، ولا (وا هذاه)، لتنكيرها، ولا يقال (وا من في البيتاه) لإبهامها، وفي ذلك يقول: « واعلم أنّ الندبة لما كانت بُكاءً ونَوْحًا بتَعْدادِ مَآثِرِ المندوب وفضائِله، وإظهارُ ذلك ضَعْفٌ وخَوَرٌ، ولذلك كانت في الأكثر من كلام النِّسْوان لضَعفهنّ عن الاحتمال، وقلّةِ صَبْرهنّ، وجب أن لا يُنْدَب إلّا بأشْهَرِ أسماء المَندوب وأعْرَفِها، لكَيْ يعرفَه السامعون، فيكونَ عُذْرًا له عندهم، ويُعْلَمَ أنّه قد وقع في أمر عظيم، لا يُمْلَك التصبرُ عند مثله. فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ، ولا مبهمٌ، **فلا يُقال : (وا رجلاه)، ولا (وا هذاهْ)؛ لإبهامهما. ويستقبحون (وا مَن في الداراهْ) ؛ لعدمِ وُضوحه وإبهامِه، ولا يستقبحون (وا مَن حَفَرَ بئْرَ زَمْزَماه)؛ لأنه مَنْقَبَةٌ وفَضِيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه، يُعْرَف به بعينِهِ، فجرى مَجْرَى الأَعلام، نحو: وا عبدَ المُطَّلِباه**(٦٨)».

المبحث الثاني

معايير نفي القبح النحوي

كما افترضت الدراسة أن هناك معايير استند إليها ابن يعيش في الحكم بالقبح النحوي، فإنها – على النقيض – تفترض أيضًا أن هناك معايير استند إليها لنفي القبح عن الظاهرة النحوية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المعايير مشتركة مع معايير القبح، وبعضها مختلف عنها، وذلك على النحو الآتي:

١ – معيار عدم تقدير محذوف:

ذهب ابن يعيش إلى أن عدم الحاجة إلى تقدير محذوف من المعايير التي تنفي القبح عن الظاهرة النحوية، ومن ذلك عدم قبح رفع الاسم التالي للاستفهام على الابتداء، وذلك أن الأصل أن يليه فاعل، فيكون رفعه بفعل محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنه مبتدأ، ثم وجدوا هذا الوجه لا قبح فيه، لأن الفاعل يقتضي تقدير فعل محذوف، وليس المبتدأ كذلك، فيقول: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعلَ، ويطلبه. وذلك من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل, لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه. والشكُّ إنما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ، فالاختيارُ أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، دلّ عليه الظاهرُ؛ لأنه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ، كان حملُه على الأصل أوْلى، وذلك نحوُ قولك" :أزيدٌ قام؟ " **ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه, لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر**. وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه. وأبو عمر الجرْميّ يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء, **لأنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ، كما ذكرناه، ولا يفتقر إلى تكلّف تقديرِ محذوف**([٦٩])».

٢ – معيار عموم التصرف:

ومن ذلك عدم قبح رفع الاسم المرفوع على الابتداء بعد (الهمزة)، وقبح رفعه على الابتداء بعد (هل)، وذلك لعموم تصرف الهمزة دون (هل)، وفي ذلك يقول: «وذلك من قِبل أن

سيبويه يفرق بين (الهمزة) و(هل)، فعنده إذا قلت: (أزيد قام؟)، جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازا حسنا، وإذا قلت: (هل زيد قام؟) يقع إضمار الفعل لازما، ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل، وقبح رفعه بالابتداء...وإنما قبح رفعه بعد (هل) بالابتداء، **ولم يقبح بعد الهمزة؛ وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفًا**، وأقواها في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرُها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام، نحو: (مَن، وكَم، وهل)، فـ(من) سؤال عمن يعقل، وقد تنتقل، فتكون بمعنى (الذي)، و(كم) سؤال عن العدد، وقد تستعمل بمعنى (رُبّ)، و(هل) لا يُسأل بها في جميع المواضع، ألا ترى أنك تقول: (أزيد عندك أم عمرو؟) على معنى أيهما عندك؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد)، نحو قوله تعالى: **(هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر)** [سورة الإنسان ٧٦ / ١] أي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي، نحو قوله تعالى: **(هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)** [سورة الرحمن ٥٥ / ٦٠]، **وإذ كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر**، ويكون الخبر فعلا، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلة تصرفها([٧٠])».

٣ – معيار التعريف والشيوع:

ومن ذلك أنهم لما استقبحوا (وا رجلاه)، و(وا من في الداراه) لإبهامهما، كان نحو (وا من حفر بئر زمزماه) غير قبيح؛ لأنه معلوم لدى الناس أنه عبد المطلب جد سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فكان العلم به مانعا من وصفه بالقبح، وفي ذلك يقول: « واعلم أنّ الندبة لما كانت بُكاءً ونَوْحًا بتَعْدادِ مَآثِرِ المندوب وفضائِله... وجب أن لا يُنْدَب إلّا بأشْهَرِ أسماء المَندوب وأعْرَفِها، لكَيْ يعرفَه السامعون... فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ، ولا مبهمٌ، فلا يُقال : (وا رجلاه)، ولا (وا هذاهْ)؛ لإبهامهما. ويستقبحون (وا مَن في الداراهْ) ؛ لعدمِ وُضوحه وإبهامِه، **ولا يستقبحون (وا مَن حَفَرَ بئْرَ زَمْزَماه)؛ لأنه مَنْقَبَةٌ وفَضِيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه، يُعْرَف به بعينِهِ، فجرى مَجْرَى الأَعلام**، نحو: وا عبدَ المُطَّلِباه([٧١])».

٤ – معيار إتمام الفائدة:

ومن ذلك أنهم لما استقبحوا الفصل بين المتضايفين لما بينهما من تلاحم، كان الفصل بالظرف – تحديدا – في مذهب يونس جائزًا؛ لما له من دور في إتمام الفائدة، وفي ذلك يقول: «وكان يونس يذهب إلى **جواز الفصل بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذا كان الظرف ناقصًا لا يتم به الكلام**، نحو: (لا يدي بها لك)، ومعناه: (لا طاقة بها لك)، فهذا جائز عنده؛ لأن (بها) في هذا المكان لا يتم به الكلام؛ لأنه ليس خبرا، وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، سواء كان مما يتم به الكلام أو لا([٧٢])».

٥ – معيار أمن اللبس:

ومن ذلك عدم قبح تأكيد الضمير المرفوع إذا أُكّد بالضمير المنفصل، لأمن اللبس، وفي ذلك يقول: «ووجهٌ ثانٍ أَنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدم تأكيد آخرَ ربّما أوْقعَ لَبْسًا في كثيرٍ من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: (هندٌ ضربتْ نفسُها)، لم يُعلَم :أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير، أم جعلتَ في الفعل ضميرًا لهِنْد، وأكدتَه بالنفس، فإذا قلت: (هندٌ ضربَتْ هي نفسُها) حسُن **من غيرِ قُبْح**؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصِل؛ عُلم أنّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر, لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ، أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلًا، لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصِل .ألا ترى أنّك لا تقول" :ضربتُ أَنَا"؛ لأنّك قادرٌ على أن تقول" :ضربتُ ."وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً، تَعيّنَ أن يكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل، أمِنَ اللبسَ، وجاز توكيدُه بالنفس والعين، فاعرفه([٧٣])».

٦ – معيار القياس:

ومن ذلك ترجيح سيبويه نصب (أسد) على الحال دون النعت من غير قبح، في قولنا: (مررت برجل أسد)، قياسا على الخبر، فيقول: «وقولهم : (مررت برجلٍ أسَدٍ) ضعيفٌ عند

سيبويه أن يكون نَعْتًا؛ لأنّ الأسد اسمُ جنس جَوْهَرٌ، ولا يُوصَف بالجواهر .لو قلت: (هذا خاتَمٌ حديدٌ، أو فِضّةٌ)، لم يحسن. إنّما طريقُ الوصف التَّحْلِيَةُ بالفعل، نحو : آكِلٌ، وشاربٌ، ونحوهما. ومُجازُه على حذفِ مضاف، تقديره :مِثْلِ أسد. و"مثلٌ "بمعنى" مُماثِل"، فهو مأخوذٌ من الفعل، وإنّه واقعٌ موقعَ" جَرِيءٍ"، أو"شديدٍ." **وقد أجاز أن يكون حالًا، فتقول" :هذا زيدٌ أسَدَ شِدَّةٍ "من غير قُبْح. واحتجّ بأنّ الحال مجراها مجرى الخبر، وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفةً** .ألا تراك تقول" :هذا مالُك درهمًا"، و"هذا خاتَمُك حديدًا"؟ ولا يحسن أن يكون وصفًا([٧٤])».

٧ – معيار التمكن:

ومن ذلك عدم قبح وقوع حروف الجر – التي هي حروف فقط، وليست حروفا وأفعالا، أو حروفا وأسماء – صلاتٍ؛ وذلك لتمكنها، ووجه تمكنها أنها تقع في الصلات وقوعا مطردا دون الحروف الأخرى، وفي ذلك يقول: «قد قسم حروفَ الجرّ إلى هذه ثلاثة الأقسام: قسمٌ استعملته العربُ حرفًا فقط... وقسم آخر يكون اسما وحرفا... وقسم ثالث وهو ما يستعمل حرفا وفعلا... فأما القسم الأول – وهو الحروف التي استعملت حروفا فقط – وهي تسعة... فهذه لا تكون إلا حروفا؛ لأنها تقع في الصلات وقوعا مطردا من غير قبح، نحو قولك: (جاءني الذي من الكرام)، و(رأيت الذي في الدار)، وكذلك سائرها، ولو كانت أسماء لم يجز وقوعها هنا في الصلات؛ لأن الصلة لا تكون بالمفرد، ولأنها لا تقع موقع الأسماء فاعلةً ومفعولةً ولا يدخل على شيء منها حرفُ الجرّ، ولا تكون أفعالاً, لأنها تقع مضافة إلى ما بعدها، والأفعالُ لا تضاف([٧٥])».

٨ – معيار استرداد التمكن الممنوع:

ومن ذلك عدم قبح الفصل بين (كم) الاستفهامية ومميزها، لتمكنها في الأصل، وقد منعت هذا التمكن لبنائها، فكان جواز الفصل كالعوض مما منعته قبلُ، وفي ذلك يقول: «اعلم أن " كَمْ "يجوز الفصلُ بينها وبين مميّزها بالظرف وحروف الجرّ **جوازًا حسنًا من غيرِ**

قُبْح، نحو" :كم لك غلامًا"، و"كم عندك جاريةً"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، نحو" :عشرين"، و"ثلاثين "ونحوهما من الأعداد المنوّنة. والفصلُ بينهما أنّ" **كم "كانت مستحِقّةً للتمكّن في الأصل بحكمِ الاسميّة، ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناء لها، فصار الفصلُ، واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها في كلامهم**. فإن قيل :فهلّا كان الفصلُ بين" خمسة عشر "ومميِّزها إلى" تسعة عشر "حسنًا أيضًا؛ **لأنّها مُنعت التمكّنَ بعد استحقاقه** .قيل :قد جعلنا كثرة الاستعمال أحدَ وصفَي العلّةِ، ولم يوجَد في" خمسة عشر "وبابه([٧٦])».

المبحث الثالث
تدرج القبح النحوي

القسم الأول: تدرج القبح النحوي على مستويين:

في هذا المطلب يتدرج القبح النحوي عند ابن يعيش على مستويين هما: (القبيح، والأقبح منه)، ومن ذلك ما يأتي:

١ – بين الإضافة إلى الأعلام وتعريفها بأل:

وذلك أن العلم قد استغنى بعلميته عن أي طريقة تعريف أخرى، غير أن طريقتي التعريف الاخريين لم تكنا بمنزلة واحدة، فإن كان التعريف بالإضافة قبيحًا لاستغناء العلم عنه، فإن قلةَ تصرفه تجعله أكثر قبحًا من «اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر... وإنما كثرت الإضافة في الأعلام، **ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفَه باللام**؛ لوجهيْن؛ أحدها أن الإضافة قد تجدها في أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا، نحو: عبد الله، وعبد الصمد، وذي الرمة، وأبي محمد، وسائر الكُنى، فلم يتنافَ اللفظان، أعني العلم والإضافة، والوجه الثاني أن الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف، نحو قوله تعالى: **(هَدْيًا بالِغَ الكَعْبَةِ)** [سورة المائدة ٥ / ٩٥]، و**(هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)** [سورة الأحقاف ٤٦ / ٢٤]، وعامة أسماء الفاعلين إذا أريد بها الحال والاستقبال، وكذلك باب الحسن الوجه، وليست اللام كذلك؛ لأنه لا يُنوى فيها الانفصال، ولا تجد اللام معرفة في الأعلام كما تعرفها الإضافة(٧٧)».

درجة القبح	القبيح	الأقبح منه
الموضوع	تعريف العلم بالإضافة	تعريف العلم بـ(ال)
معيار القبح	الاستغناء بتعريف العلمية	الاستغناء بتعريف العلمية
معيار تفاوت القبح	عموم التصرف	قلة التصرف + قلة الاستعمال

٢ – بين إلغاء الفعل المتصل بضمير المصدر وإلغاء المصدر المصرح به:

ذهب ابن يعيش إلى أن إلغاء الفعل المتصل بضمير المصدر قبيح؛ لأن الإتيان بضمير المصدر كالإتيان به، فإذا كان إلغاء ما ينوب عنه قبيحًا، فأقبح منه أن يؤتى بالمصدر صراحة ثم يُلغى، وفي ذلك يقول: «واعلمْ أنّك إذا أتيتَ بضميرِ المصدر، نحوَ" عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ"، **قبُح** إلغاءُ الفعل، لأنّ الإتيان بضميرِ المصدر كالإتيان به إذ كان كِناية عنه، والمصدرُ مؤكِّدٌ للفعل، **وقبُح** إلغاؤه بعد تأكيده. **وأقبحُ من ذلك** أن تُصرّح بالمصدر، ثمّ تُلْغِيه، نحوَ" :عبدُ الله ظننتُ ظنًّا منطلقٌ"، لأنّ التصريح بالمصدر كتكريرِ الفعل، فلذلك كان **أقبحَ**، ولو قلت" :ظننتُه عبدَ الله منطلقًا "لم يجز الإلغاءُ ألبتةَ، لأنّك إذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه، لم يجز الإلغاءُ، فإذا أُكّد بالمصدر مع ذلك، كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع(٧٨)».

درجة القبح	القبيح	الأقبح منه
الموضوع	إلغاء الفعل إذا اتصل بضمير المصدر	إلغاء المصدر المصرح به نصًّا
معيار القبح	إلغاء المؤكد	إلغاء المؤكد
معيار تفاوت القبح	ضعف حذف ضمير غرضه التأكيد، وهو – فقط – ينوب عن المصدر	ضعف حذف المصدر نفسه الذي غرضه التأكيد، وهو مصرح به نصًّا

٣ – بين اتصال ضميري الغائب بالفعل واتصالهما بالمصدر:

لم يكثر في كلام العرب (أعطاهوها)، وإنما العربي الكثير الفصل، فنقول: (أعطاه إياها)، وقلة وجود الاتصال في الاستعمال العربي دليلُ قبحه، وإن لم يصرح – فيما يخص اتصال الغائبيْن بالفعل – بصفة القبح، ولكنني استنبطت قبحَه من لفظ (أقبح) التي ذكرها في وصف اتصال الغائبيْن بالمصدر، وسبب كونه أقبح منه أن المصدر أحط رتبة من الفعل، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «ومتى انفصل الضمير الثاني عن الأول لم يلزم فيه هذا الترتيب، بل يجوز لك أن تبدأ بأيهما شئت، فتقول: (أعطاه إياه)، و(أعطاه إياي)، و(أعطاك

إياي)، فتكون مخيرا أيهما شئت قدمت، وإنما كان كذلك من قِبَل أن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر؛ لاستقلاله بنفسه، وعدم افتقاره إلى غيره، فكما أن الأسماء الظاهرة لا يُراعى فيها الترتيب، بل تقدم أيها شئت، فكذلك الضمير المنفصل، فإذا كان الضميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصليْن، فتقول: (أعطاهوها)، و(أعطاهاهُ)، وكنت مخيرا في أيهما بدأت به، وذلك من قِبل أنهما كلاهما غائب، وليس فيهما تقديم بعيدٍ على قريبٍ، قال سيبويه: وهو عربي جيد، **وليس بالكثير في كلامهم**، بل الأكثر في كلامهم: (أعطاه إياها)، و(أعطاها إياه)، فنأتي بضمير المفعول الثاني منفصلًا، وإنما قلّ في كلامهم؛ لأنه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة، فأما قول مفلس بين لقيط الأسدي:

وقد جُعلتْ نفسي تطيبُ لضَغْمَةٍ لضَغْمِهماها يقرَعُ العَظْم نابُها(٧٩)

فالشاهد فيه أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة، الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثاني في محل نصب بالمصدر، والجيد الكثير: (لضغمهما إياها)، فيأتي به منفصلًا، **واتصال الضميرين في البيت أقبحُ؛ لأنهما اتصلا بالمصدر، وهو اسم، ولم يستحكم في اتصال الضمير به استحكامَ الفعل(٨٠)**».

درجة القبح	القبيح	الأقبح منه
الموضوع	اتصال الضميرين الغائبين بالفعل	اتصال الضميرين الغائبين بالمصدر
معيار القبح	تساويهما في الرتبة	تساويهما في الرتبة
معيار تفاوت القبح	قلة الاستعمال	انحطاط الفرع (المصدر) عن درجة الأصل (الفعل)

٤ – بين تذكير ما حقه التأنيث، وتأنيث ما حقه التذكير:

ذهب ابن يعيش إلى أنه قبيح أن يذكر فعل حقه التأنيث إذا كان الفاعل ضميرا مستترا، لوقوع اللبس عند المتلقي، وأقبح منه أن يؤنث ما حقه التذكير، لمخالفة الأصل، وفي ذلك يقول: «هذا حكم الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مؤنث، نحو: (الدار انهدمت)، و(موعظة

جاءت)، لم يكن بُدٌّ من إلحاق التاء؛ وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهم أن الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة؛ لقطع هذا التوهم كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جع، نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)؛ للإيذان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره، فينتظر، وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله:

فلا مزنة ودقت ودقَها ولا أرض أبقلَ إبقالَها(٨١)

فإن البيت لعامر بن جوين الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث، **وذلك قليل قبيح... وأقبح من ذلك** قول رويشد:

يا أيها الراكب المزجى مطيتُه سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوت؟(٨٢)

فإنه أنّث الصوت وهو مذكر؛ لأنه مصدر كالضرْب والقتْل، كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من **أقبح** الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأن المذكر هو الأصل(٨٣)».

درجة القبح	القبيح	الأقبح منه
الموضوع	تذكير المؤنث	تأنيث المذكر
معيار القبح	وقوع اللبس	مخالفة الأصل

القسم الثاني: تدرج القبح النحوي على ثلاثة مستويات:

في هذا المطلب يتدرج القبح النحوي عند ابن يعيش على ثلاثة مستويات هي: (القبيح، والأقبح، والأقبح من الأقبح)، ومن ذلك ما يأتي:

١ – تدرج قبح تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين:

قد علمنا أن تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين قبيح، غير أن الضمير المرفوع قد يكون مستترًا، وقد يكون ممثلا في حرف واحد هو تاء الفاعل، وقد يكون ممثلا في حرفين هما (نا) الدالة على الفاعلين، فنلاحظ أن هناك تدرجًا، يبدأ من حالة اللاشيء (المستتر)، ثم يزيد فيتمثل في حرف واحد، ثم يزيد فيتمثل في حرفين، والقبح يزيد مع زيادة بُعد الضمير عن صورة الاسم؛ فلمّا كانت (نا) أكثر قربًا – بحكم كثرة حروفها – كانت أقل قبحًا، ولما كانت

(التاء) أقل قربًا من صورة الاسم – لانبنائها على حرف واحد – كانت أكثر قبحًا من الأول، ثم لما انعدمت الصورة تماما كان القبح أشد منهما، وفي ذلك يقول: «قد تقدّم قولنا: إنّ تأكيدَ المضمر المرفوع بالنفس والعين من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ منفصلٍ **قبيحٌ**، وهو جائزٌ مع **قُبْحه**. وهو مع بعضِ المضمرات **أقبحُ**، فقولُك" :زيدٌ جاء نفسُه "**أقبحُ من قولك**" :جئتُ نفسي"؛ لأنّه في المسألة الأُولى ربّما أوقع لَبْسًا .وقولُك" :قمتُ نفسي "**أقبحُ من قولك**" قُمْنَا أنفسُنا"؛ لأنّ في هذه المسألة الضميرَ بارزٌ، وهو على حرفَيْن كالأسماء الظاهرة من نحوِ" يَدٍ"، و"أَبٍ"، وفي المسألة الأُولى على حرف واحد، فكان بعيدًا من المتمكّنة([٨٤])».

٢ – تدرج قبح العطف على الضمير المرفوع:

ومثله العطف على الضمير المرفوع، وقد تقدم وصفه بالقبح([٨٥])، غير أن الضمير المرفوع قد يكون مستترًا، وقد يكون ممثلا في حرف واحد هو تاء الفاعل، وقد يكون ممثلا في حرفين هما (نا) الدالة على الفاعلين، وبالمعيار السابق نفسه يكون التفاوت؛ فلمّا كانت (نا) أكثر قربًا – بحكم كثرة حروفها – كانت أقل قبحًا، ولما كانت (التاء) أقل قربًا من صورة الاسم – لانبنائها على حرف واحد – كانت أكثر قبحًا من الأول، ثم لما انعدمت الصورة تماما كان القبح أشد منهما، وفي ذلك يقول: « وأمّا المضمر المتصل، فلا يصح عطفُه؛ لاتّصاله بما يعمل فيه. والعطفُ إنّما هو اشتراكٌ في تأثيرِ العامل، ومحالٌ أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد... ومع ذلك فإنّه يتفاوَتُ قُبْحُه، فقولُك" :زيدٌ ذهب وعمرٌو"، أو "قُمْ وعمرٌو "**أقبحُ من قولك**" :قمتُ وعمرٌو"؛ لأن الضمير في" قمتُ "له صورةٌ، ولفظٌ، وليس له في قولك" :قُمْ وعمرٌو "صورةٌ .وقولُك" :قمتُ وزيدٌ "**أقبحُ من قولك**" :قُمْنَا وزيدٌ"؛ لأنّ الضمير في"قمتُ "على حرف واحد، فهو بعيدٌ من لفظِ الأسماء، والضميرُ في"قُمْنَا "على حرفَين، فهو أقربُ إلى الأسماء. وعلى هذا، كلَّما قوِي لفظُ الضمير، وطال، كان العطفُ عليه **أقلَّ قُبحًا**([٨٦])».

١	الضمير المستتر	←	قبيح
٢	ت	←	أقبح من الأول
٣	نا	←	أقبح من الثاني

القسم الثالث: ظاهرة (أحسن القبيحيْن):

وهو مصطلح استعمله كثيرًا، ولكنني وجدته يستعمله بأنماط مختلفة، وقد حاولت رصدها فيما يأتي:

النمط الأول: أن يكون هناك وجهان أحدهما قبيح والآخر أقبح منه، فيرجح القبيح:

ومن ذلك ما يأتي:

أ – إذا قيل: (جاء ضاحكًا رجلٌ)، فإن في إعراب (ضاحكًا) احتمالين؛ الأول: أن يكون حالا، والآخر: أن يكون صفة، وقد قبح اعتباره حالا؛ لأن صاحب الحال لا يكون نكرة، وأقبح منه أن يكون صفة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، فلما كان هناك القبيح والأقبح منه، كان اختيار القبيح أوْلى، وفي ذلك يقول: «تنكيرُ ذي الحال **قبيحٌ**، وهو جائزٌ مع **قُبحه**، لو قلت: (جاء رجلٌ ضاحكًا) **لَقبُح** مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ. فإن قدّمتَ صفةَ النكرة. نصبتَها على الحال، وذلك لامتناعِ جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمُها على الموصوف، كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمُها صفةً، عُدل إلى الحال، وحُمل النصب على جوازِ" جاء رجلٌ ضاحكًا"، وصار، حينَ قُدّم، وَجْهَ الكلام، ويُسمّيه النحويّون **أحسنَ القبيحَيْن**، وذلك أنّ الحال من النكرة **قبيحٌ**، وتقديمَ الصفة على الموصوف **أقبحُ**(٨٧)».

ب – إذا قيل: (ما كلٌ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة)، فإن في إعراب (بيضاء) احتمالين، الأول: أن يكون مضافا إليه لمضاف محذوف، والآخر: أن يكون معطوفًا على (سوداء)، فأما كونه مضافا إليه فقبيح؛ لأن حذف المضاف وإبقاء عمله قبيح، وأما كونه معطوفًا، فأقبح منه؛ لأن حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبواب العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مُقامَه. فإذا أقيم مَقامَ الفعل؛ لم يجز أن يتسلّط على عَمَلِ الجرّ، فلهذه العِلة، لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن، فلما كان هناك القبيح والأقبح منه كان اختيار القبيح أولى؛ لأن له نظيرًا دون الآخر، وفي ذلك يقول: «اعلم أن حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس، قليلُ في الاستعمال. أمّا ضُعْفه في القياس؛ فلوجهَيْن: أحدهما :أن المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت" :غلامُ زيدٍ"، فأصلُه :غلامٌ لزيدٍ... فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوب عنه... والوجه الثاني: أن المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسُن حذفُ الجارّ، وتَبْقِيَةُ عَمَله. فمن ذلك قولُهم في المَثَل" ما كل

سَوْداءَ تَمْرَة، ولا بَيْضاء شَحْمَة ."موضعُ الشاهد أن ترفع" كُلاً "بـ" ما "وتخفِض" سوداء "بالإضافة... وكان أبو الحسن الأخفشُ، وجماعةٌ من البصريين يحمِلون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن، وهو رأيُ الكوفيين... وسيبويه والخليل لا يَرَيان ذلك، ولا يُجيزانه. والحجّةُ لهما في ذلك أن حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبواب العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مُقامَه. فإذا أقيم مَقامَ الفعل؛ لم يجز أن يتسلّط على عَمَلِ الجرّ، فلهذه العِلة، لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن، فلذلك حملوه على حذفِ المضاف.

فإن قيل :**حذف المضاف وإبقاءُ عمله على خلافِ الأصل، وهو ضعيفٌ، والعطفُ على عاملَيْن ضعيف أيضًا، فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أوْلى من حَمْله على العطف على عاملَيْن؟ قيل :لأن حذف الجارّ قد جاء في كلامهم، وله وَجْهٌ من القياس... فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ في الاستعمال، وإن كان قليلًا، ولم يثْبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ما له نظيرُ أوْلى. وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن**(٨٨)».

<u>النمط الثاني: أن يكون هناك وجهان قبيحان، فيستبعدهما معًا، ويختار وجها ثالثا:</u>

ومن ذلك ما يأتي:

أ – إذا قيل: (مالك وزيدًا) امتنع الرفع؛ لأن العطف على الكاف غير مراد، وامتنع الجر؛ لعدم جواز العطف على الضمير المخفوض، وعلى ذلك فالوجهان قبيحان، وهنا يختار وجهًا دونهما، وهو النصب، فيقول: «أمّا قولهم: (ما لك وزيدًا)، و(ما شأنكُ وعمرًا)، فهو نصبٌ أيضًا. وإنّما نصبوا ههنا؛ لأنّه شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصِحّ عطفُه عليها، لأنّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ إلّا بإعادة الخافض. ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن، لأنّه ليس شريكًا للشأن، لأنّه لم يُرَد أن يُجمَع بينهما؛ وإنّما المراد :ما شأنُك، وشأنُ عمرو؟ وقال سيبويه : فإن أراد ذلك كان مُلْغِزًا، يعني :إن أراد: وما شأنُ عمرو، كان خِلافَ المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلّم به مُلْغِزًا. فلمّا لم يجز خفضُه، ولا

رفعُه، حُمل الكلام على المعنى، وجُعل" :ما، شأنُك"، و"ما لك "بمنزِلة" ما تصنع"، فصار كأنّك قلت" :ما صنعتَ وزيدًا ."ولزم النصبُ ها هنا، لأنّه قد كان فيما يُمْكِن فيه العطفُ جائزًا، نحو قولك" :ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا"، و"ما لزيدٍ وأخاه"، فصار هنا لازمًا، وهو من قبيلِ **أَحْسَنِ القَبِيحَيْن؛ لأنّ الإضمار والحَمْلَ على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطفُ على المضمر المخفوضِ ممتنعٌ**(٨٩)».

ب – الأصل في (حمراء) هو (حمرا)، فالتقى ألفان، فكان حذف الأولى قبيحًا؛ لأن في حذفها إخلالا بالمد، وكان حذف الثانية قبيحًا، لأنه علم التأنيث، والاختيار هنا كان استبعاد الحذف لأي منهما، واختيار التحريك ثم قلبها همزة، وفي ذلك يقول: «قد أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي الألف والواو والياء والهاء والعين، وذلك على ضربين :مطّردٌ, وغيرُ مّطرد. والمّطردُ واجبٌ وجائزٌ. فأمّا إبدالُها من الألف واجبًا. فمن ألف التأنيث، نحو" :حَمراءَ"، و"بَيضاءَ"، و"صَحْراءَ"، و"عُشَراءَ"، فهذه الهمزةُ بدلٌ من ألف التأنيث كالتي في" حُبْلَى"، و"سَكْرَى"، وقعتْ بعد ألف زائدة للمدّ، والأصلُ" :بَيضى"، و"حَمْرى"، و"عُشرى"، و"صَحْرى "بالقصر، وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمدّ، توسّعًا في اللغة، وتكثيرًا لأبنية التأنيث؛ ليصير له بناءان :ممدودٌ، ومقصورٌ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الألفان :ألفُ التأنيث – وهي الأخيرة – وألفُ المدّ، وهي الأولى، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما، أو حركتِها. فلم يجز الحذفُ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تُحذف الأولى أو الثانيةُ. فلم يجز حذفُ الأولى؛ لأنّ ذلك ممّا يُخِلّ بالمدّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودةً، ولم يجز حذفُ الثانية، لأنّها عَلَمُ التأنيث، وهو **أقبحُ من الأوّل**، فلم يبق إلّا تحريك إحداهما. فلم يجز تحريك الأولى لأنّ حرف المد متى حُرّك، فارَقَ المدَّ، مع أنّ الألف لا يمكن تحريكُها، فلو حُرّكت انقلبت همزةً، وكانت الكلمةُ تؤول إلى القصر، وهم يريدونها ممدودةً، فوجب تحريكُ الثانية. فلمّا حُرّكت، انقلبت همزةً، فقيل" :حَمراء"، و"صَحْراء"، و"عُشَراء"(٩٠)».

وهو هنا لم يصرح بمصطلح (أحسن القبيحين)، ولكنني لاحظت طريقته في استبعاد الاحتمالين معًا، فضلًا عن الوصف بالقبح، فوجدت أن هذه المسألة يحسن ذكرُها في إطار مصطلح (أحسن القبيحين).

النمط الثالث: أن يكون هناك احتمال جائز، والآخر قبيح، فيختار الجائز:

وابن يعيش هنا يستخدم مصطلح (أحسن القبيحين) في وجهين، أحدهما ليس قبيحًا أصلا، وكأن الجائز قبيح، ومن ذلك اختيار النصب للمستثنى المقدم على المستثنى منه دون وجه البدل، لأن البدل لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه، واختيار النصب جائز على أصل الباب، ومع ذلك أنزله منزلة القبيح، فيقول: «هذا هو الوجهُ الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلّا منصوبًا، وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه، نحوَ قولك" :ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ"، و"ما رأيتُ إلّا زيدًا أحدا"، و"ما مررت إلّا زيدًا بأحدٍ"، وإنّما لزم النصبُ في المستثنى إذا تقدّم، لأنّه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان :البَدَل والنصبُ، فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكَر بعدُ، والنصبُ جائزٌ على أصلِ الباب؛ فلمّا قدّمتَه, امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الراجح, لأنّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع، كالنعْت، والتأكيدِ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فتَعيّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة، ومن النحويّين من يسمّيه **أحسن القبيحين**([٩١])».

المبحث الرابع
شطحات القبح النحوي

يؤخذ على ابن يعيش أنه في بعض الأحيان كان يصف الظاهرة النحوية بالقبح، متجاهلا المسموع العربي الذي يمكنه نفي صفة القبح عن تلك الظاهرة، وإذا كان إغفال المسموع العربي مما يؤخذ عليه، فاستدلاله بالقرآن الكريم ضمن شواهد الظاهرة الموصوفة بالقبح أشد، وهو أمر لا يصح ولا يجوز؛ لأنه كلام الله – عز وجل – وقد حاولت رصد المواضع التي بلغ وصفه للظاهرة النحوية بالقبح فيها أبلغ درجات الشطح، وهي ما يأتي:

١ – قبح رفع ما بعد (لا سيما) على أنه خبر لمحذوف:

ذهب ابن يعيش إلى أن الأرجح فيما بعد (لا سيما) أن يجر بالإضافة، على اعتبار زيادة (ما)، وأنا الرفع لما كان يستوجب حذف المبتدأ كان قبيحًا، ولكنه استدل على تلك الظاهرة القبيحة بآية قرآنية، وقراءة قرآنية، فقال: «(لا سيما) كلمة يستثنى بها، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض، فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة، وخفض ما بعدها بإضافة السي إليه، كأنه قال: (ولا سي زيدٍ)، أي: (ولا مثل زيد)، ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذي) ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، والمعنى (سي الذي [هو] زيدٌ)، وهو العائد إلى (الذي)، ومثله قوله تعالى: **(تماما على الذي أحسنُ)** [سورة الأنعام ٦ / ١٥٤](٩٢) برفع (أحسن) على تقدير (الذي هو أحسنُ)، وكقراءة مَن قرأ **(مثلًا ما بعوضةٌ)** [سورة البقرة ٢ / ٢٦](٩٣)، **وهو قبيح جدًّا؛ لحذف ما ليس بفضلة**(٩٤)».

٢ – حذف الياءات الأصلية مراعاة للتماثل:

وصف ابن يعيش ظاهرة حذف الياء الأصلية في الأسماء بالقبح، وفي الأفعال بالأشد قبحًا؛ لأنها لا تنون، واستدل على ذلك بالقرآن الكريم، فقال: «المراد بالفواصل رءوس الآي، ومقاطع الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل كما يُطلب في القوافي، والقوافي يشترط

فيها ذلك، ولذلك سميت قافية، مأخوذ من قولهم: (قفوت)، أي: (تبعت)، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضُها بعضًا، فتجري على منهاج واحد، فإذا وقفوا عليها فمنهم من يسوي بين الوصل والوقف... وقد يحذفون من الياءات الأصلية والواوات ما لا يُحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها رويًّا، فإنهما يحذفان كما يحذفان الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها رويًّا، كما أن تلك كذلك فلما ساوتها في ذلك جرت مجراها في جواز الحذف، وهو في الأسماء أمثلُ منه في الأفعال؛ لأن الأسماء يلحقها التنوين في الكلام، فيُحذف له الياء، فما جاء في الأسماء قوله تعالى: **(يوم التناد)** [سورة غافر ٤٠ / ٣٢]، فحذفت الياء، وكان فيها حَسَنًا، وإن كان الحذف في نحو (القاضي) **مرجوحًا قبيحًا، ومثله: (الكبير المتعال)** [سورة الرعد ١٣ / ٩] وقالوا في الفعل: **(والليل إذا يسر)** [سورة الفجر٨٩ / ٤]، و**(ذلك ما كنا نبغ)** [سورة الكهف ١٨ / ٦٤]، ولا يجوز في الكلام (زيد يرمِ)، ولا (يغزُ)؛ لأن الأفعال لا يلحقها تنوين يوجب الحذف([٩٥])».

٣ – إضافة الموصوف إلى صفته:

ذهب ابن يعيش إلى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته، لأنهما بمعنى واحد، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وأن قولنا: (حق اليقين) بها محذوف تقديره: (حق [الأمر] اليقين)، وأن ما جاء من هذه الإضافة قبيح، ومنها الظواهر الواردة في القرآن الكريم، فقال: «الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ، لأنهما لعَين واحدة، فهذا قلت" :جاءني زيدٌ العاقلُ"، فـ" العاقلُ "هو زيدٌ، و"زيدٌ "هو العاقلُ... فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر... وقد ورد عنهم ألفاظ، ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها، والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك .فمن ذلك قولهم" :صلاةُ الأُولى"، و"مَسْجدُ الجامِعِ"، و"جانبُ الغَرْبى"، و"بَقلَةُ الحَمقاءِ"، فهذه الأشياءُ حقها أن تكون صفة للأول، إذ الصلاة هي الأُولى، والمسجد هو الجامعُ، وإنما أُزيل عن الصفة، وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ :صلاة الساعةِ الأُولى، يعني من الزوال، ومسجدُ الوَقْت الجامع، أو اليوم الجامع، وجانبُ المكان الغَرْبي، وبَقْلَةُ الحَبة الحَمقاءِ، سُقيت حمقاءَ لأنها

تنبُت في مجارِي السَّيْل، فتجرُفُها السُّيُولُ. فإن قلت" :الصلاةُ الأُولى"، و"المسجدُ الجامِعُ"، فأجريتَه وصفًا له، فهو الجيدُ والأكثرُ، وإن أضفتَ، فوَجهُه ما ذكرناه. **وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهل ومثله" دارُ الآخرة"، و"حقُّ اليقين "و"حَبُّ الحَصيد"، وتأويلُه :دارُ الساعة الآخرةِ، ولذلك تُسمى القيامةُ الساعةَ، وحق الأمر اليقينِ، وحبُّ النبت الحَصيد، وكذلك كل ما جاء منه**([٩٦])».

وهذه الظاهرة كثيرة الاستعمال، وتمثل مستوى من مستويات التركيب الوصفي التي رصدها الدكتور مفرح سعفان في بحث له بعنوان (أنماط التحول في التركيب الوصفي)، وقد أبدى اعتراضه على شطحة ابن يعيش أيضًا في هذا الموضع الذي يصف ظاهرة نحوية بالقبح ممثلا لها بالقرآن الكريم، فقال: «الإضافة في هذا النمط هي في حقيقة الأمر نظام للربط بين الموصوف وصفته، يهدف إلى تحقيق تلاحم الموصوف بالصفة، لإفادة تأكيد ملازمة الموصوف للصفة، ذلك أنه بإضافة الموصوف إلى صفته يتحول التركيب الوصفي إلى تركيب إضافي، وهذا التحول في شكل التركيب يؤدي إلى إكساب التركيب الوصفي أهم الخصائص الدلالية التي يتميز بها التركيب الإضافي، ومن أهمها ما يمكن أن نطلق عليه خصيصة (التلاحم)... ولقد تباينت رؤية النحاة العرب القدماء لهذا النمط... أما البصريون فقد رفضوا إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى صفته، ولم يُجيزوا ذلك على أساس أن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه... ولذلك فقد أوجب البصريون تأويل جميع التراكيب التي تشتمل على إضافة الموصوف إلى صفته على أنها من قبيل حذف المضاف إليه (الموصوف) وإقامة صفته مُقامه، فتركيب (حق اليقين) تقديره عندهم: (حق الأمر اليقين)... **وهذا ومن المؤسف أن وصل الأمر ببعضهم إلى حد وصف ظاهرة إضافة الموصوف إلى صفته بأنها شيء قبيح**، حيث قال ابن يعيش: "وقد ورد عنهم..."([٩٧])».

المبحث الخامس
القبح النحوي بين المذاهب الكلامية ومنظور ابن يعيش

تجدر الإشارة إلى أن تلك الدراسة لم تنظر إلى الحسن والقبح في استعمال ابن يعيش بوصفهما مصطلحين مكافئين للجودة والوجوب والجواز، وفي المقابل الرداءة والسوء والامتناع... وغير ذلك من الأحكام النحوية المعروفة، وإنما تقصد إلى (الحسن والقبح) بذاتهما قصدا، وليس بوصفهما مرادفين لأي حكمين آخرين، وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى أن ثنائية الحسن والقبح قد وُلدت – في أصل نشأتها – في البيئة الكلامية أن تستعيرها البيئة اللغوية، وابن يعيش – لمن يُمعن في قراءة شرح المفصل – متأثر جدا بتلك البيئة الكلامية في عصره، وقد تجلى ذلك بشدة في شرحه، وقد أشار الدكتور عبد الإله نبهان إلى ذلك، فقال: «ويمكن أن نقف على أثر علم الكلام في شرح المفصل متجليا في الأمثلة الآتية الدالة على أن ثقافة الشارح الكلامية أثرت في شرحه على نحو ما، مختلطةً ممتزجة بالآثار المنطقية التي سيأتي الحديث عنها:

١ – **الجدل النحوي:** يعد الجدل النحوي من أبرز المظاهر الكلامية في الشرح، ونراه يطل برأسه بعد كل قاعدة أو حكم، مُصدَّرًا بعبارة (فإن قيل)، ويلي ذلك جواب أو جوابان، وتتبعها أحيانا عبارة (فإن قيل) أخرى، حتى غدت (الفنقلة) طابعا عاما في هذا الشرح... وهذه الظاهرة تحدثنا سابقا عنها، ولكننا أشرنا إليها ههنا؛ لعلاقتها الوثيقة بعلم الكلام، من حيث الطريقة، لا من حيث المضمون...

٢ – **الدقة:** وواضح أن احتراز الزمخشري لا يقدم ولا يؤخر في قضايا النحو، ولكن اتصال قضايا العلوم بعضها ببعض هو الذي دفع بهم إلى هذه المضايق، وحفز الشارح إلى التنبه على كل دقيقة من تلك الدقائق، سواء أكانت في صميم النحو، أو على هامش النحو...ومن أمثلة بروز الثقافة الكلامية إقحام قضية أفعال الله وأفعال العباد في قسم الأفعال، وهي قضية لا علاقة لها بالنحو...([٩٨])».

ولذلك وجب أن نذكر كيف كانت الفرق الكلامية تنظر إلى هذين الحكمين (الحسن والقبح)، مع العلم – أولا – أنّ مَن ترجموا لابن يعيش ذكروا أنه شافعيُّ المذهب، أشعريُّ العقيدة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد الإله نبهان في قوله: «وربما كان مذهبه الفقهي هو المذهب السائد آنذاك وهو الشافعي، **ومذهبه العقدي هو الأشعري**؛ لأنه أغلب أهل بلده كانوا كذلك([٩٩])». ثم يحسن بنا أن نعرض آراء الفرق الكلامية في قضية الحسن القبح؛ للوقوف على حقيقة معتقده في ضوء ذكرها، وهنا نشير إلى ثلاث فرق كلامية اختلفت تماما في استعمال تلك الثنائية، وهي:

١ – **مذهب المعتزلة:** وخلاصة مذهبهم أن العقل قبل الشرع، وأن العقل هو الذي يُحسّن ويُقبّح، وأن القول بالحسن والقبح واجبٌ عقليٌّ، وقد أشار الدكتور أبو الوفا الغنيمي التفتازاني إلى ذلك فقال: «ذهب المعتزلة إلى القول بأن أصول المعرفة وشكر النعمة واجب قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك... وقال النظّام أيضًا بتحسين العقل وتقبيحه في جميع ما يتصرف فيه الإنسان من أفعاله... ومن الذين قالوا بتحسين العقل وتقبيحه ووجوب معرفة الله بالعقل من المعتزلة أيضًا بشر بن المعتمد، الذي ذهب إلى القول بأن المفكر – قبل ورود السمع – يعلمُ الباريَ تعالى بالنظر والاستدلال، والجعفران بن حرب الثقفي، وجعفر بن مبشر الهمداني، اللذان قالا في تحسين العقل وتقبيحه: إن العقل يُوجب معرفةَ الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دائمة... وثمامة بن أشرس الذي قال بتحسين العقل وتقبيحه، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع كأصحابه... حتى إذا كنا مع أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم – وهما من متأخري المعتزلة – وجدناهما يُمعنان في تأكيد سلطة العقل، وإثبات شريعة عقلية إلى جانب الشريعة النبوية، وفي ذلك يقول الشهرستاني عنهما: واتفقا على أن المعرفة وشكر النعم ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية([١٠٠])».

ولم يكن الحسن والقبح منهج تفكيرهم فقط، وإنما كان أساسا يعتمدون عليه في علم أصول الفقه! فالفعل الحسن يعدونه حسنا بالاعتبار العقلي لا الشرعي، والقبيح يعدونه قبيحا بالاعتبار العقلي لا الشرعي، «وقد بدت تلك النزعة العقلية عند المعتزلة أيضًا في مجال أصول الفقه، فالمصنفون منهم في أصول الفقه قد جعلوا العقل حاكما شرعيا، وصنفوا الأحكام الشرعية العملية من حيث الوجوب والندب والإباحة والكراهية والتحريم وفق الحسن والقبح العقليين، والحَسن عندهم حَسَنٌ؛ لا لأن الشرع قد أمر به، وإنما لأن الحُسن ذاتي فيه، والقبيح ليس قبيحا لأن الشرع نهى عنه، وإنما لأن القبح ذاتي فيه([١٠١])».

٢ – **مذهب الحشوية والظاهرية:** وخلاصة مذهبهم أن العقل ليس له أي دور في المعرفة والدين، إنما هو الشرع – فقط الشرع – هو المعتمَد، وقد أشار الدكتور ابو الوفا الغنيمي إلى ذلك فقال: «ذهب الحشوية – وهم فريق من المتمسكين بظاهر النصوص – إلى أنه لا مدخل للعقل في معرفة الله، فوقفوا بذلك في الاتجاه المضاد للمعتزلة... وذهب الظاهرية – وهم أصحاب مدرسة فقهية أسسها داود بن علي الأصفهاني – إلى التمسك أيضًا بظواهر النصوص الدينية، ورفض الرأي والقياس... ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يُجوِّز القياس والاجتهاد في الأحكام، وقال: الأصول هي: الكتاب، والسنة، والإجماع فقط، ومنع أن يكون القياس أصلا من الأصول، وقال إن أول مَن قاس إبليس([١٠٢])».

٣ – **مذهب السنة والجماعة:** وقد «اتخذ أهل السنة والجماعة بصدد مشكلة علاقة العقل بالشرع أو السمع موقفا خاصا، مؤداه أن الواجبات الشرعية كلها بالسمع، والمعارف كلها بالعقل، فالعقل لا يُحسّن ولا يُقبّح، ولا يقتضي ولا يُوجب... وقد ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن الواجبات كلها سمعية، والعقل لا يُوجب شيئا، ولا يقتضي تحسينا، ولا تقبيحا، فمعرفة الله عز وجل بالعقل تحصل وبالسمع تجب... وفي مجال أصول الأحكام الشرعية أيضًا نجد الأشعرية يخالفون المعتزلة... أما الأشعرية فقد ذهبوا إلى القول بأنه لا حكم لأفعال العقلاء

قبل ورود الشرع، وإلى أن ثبوت الحكم يكون بالشرع لا بالعقل، والعقل غير موجب ولا محرم، فإذا كان الأمر كذلك يكون الفعل المأمور به حسنا؛ لأن الشرع أمر به، ولا يكون مأمورا به لأنه حسن، والفعل المنهي عنه يكون قبيحا لأنه منهي عنه، ولا يكون منهيا عنه لأنه قبيح([١٠٣])».

المعتزلة	←	العقل لا الشرع
الظاهرية	←	الشرع لا العقل
السنة	←	العقل مدخل لفهم الشرع

ولنا – في ضوء ما سبق ذكرُه – أن نختبر رؤية ابن يعيش في استعمال تلك الثنائية، لنرى أي هذه المذاهب يمثله ابن يعيش:

أولا: فرضية كونه ظاهريًّا:

أ – ما يُرجح الفرضية:

١ – أننا قد علمنا أن المذهب الظاهري يرفض القياس، فهم يعدون الذي يقيس إنما يسير على نهج إبليس! فإذا ما وجدنا ابن يعيش يحكم بالقبح في عدد من المسائل النحوية اعتمادا على أن القائلين بها اعتمدوا على قياسها على ظواهر نحوية أخرى – ذهبنا إلى أن احتمال كون ابن يعيش ظاهريا.

٢ – علمنا أيضًا أن المذهب الظاهري يعتمد على ظاهر النصوص، ولا يعطي مجالا للعقل مادامت هناك نصوص ظاهرة، وهنا نقف أمام ابن يعيش وهو يحكم بالقبح في مسألة نحوية لمخالفة الظاهر، كما في قوله: « **فاستقبحوا مخالفة ما يقتضيه ظاهر اللفظ**([١٠٤])». وهنا نعود من جديد فنقول: لعله إذن ظاهريٌّ!

ب – ما يُضعف الفرضية:

أننا – في مقابل ذلك – نجد أنه كما حكم بالقبح بناء على القياس، ينفي القبح عن ظواهر نحوية أخرى اعتمد القائلون بها على القياس أيضًا، وهنا نتوقف عن الحكم بأنه ظاهري!

ثانيًا: فرضية كونه سُنيًّا:

أ – ما يُرجح الفرضية:

لم يخلُ شرح المفصل من الاعتماد على السماع في تأصيل الحكم النحوي، فهو الدليل الأول بلا منازع في الحكم النحوي عنده وعند غيره من النحاة، ولكنه يختلف عن غيره في أنه كان يُعمل العقل والمنطق أولا، فيقول: (فإن قيل)، (قيل)، ثم يستأنس بالدليل السماعي، وهو في ذلك يتأثر بأهل السنة الذين يتوصلون إلى الشرع بالعقل.

ب – ما يُضعف الفرضيتين السابقتين:

أننا علمنا أن المذهبين الظاهري والسني يقدران الشرع والنصوص الدينية، فالظاهريون يقدمونه على العقل، والسنيون يصلون إليه بالعقل، فهو مقدم عندهما على كل حال، وهنا نُسقط عن ابن يعيش احتمال انتمائه إلى أي منهماعندما نجده يحكم بالقبح في مسائل نحوية يعتمد أصحابها أصلا على نصوص دينية، كما في قوله: ومثله قوله تعالى: (تماما على الذي أحسنُ) [سورة الأنعام ٦ / ١٥٤] برفع (أحسن) على تقدير (الذي هو أحسنُ)، وكقراءة مَن قرأ (مثلًا ما بعوضةٌ) [سورة البقرة ٢ / ٢٦]، وهو قبيح جدًّا؛ لحذف ما ليس بفضلة([١٠٥])». وقوله: « وإن كان الحذف في نحو (القاضي) مرجوحًا قبيحًا، ومثله: (الكبير المتعال) [سورة الرعد ١٣ / ٩] وقالوا في الفعل: (والليل إذا يسر) [سورة الفجر ٨٩ / ٤]، و(ذلك ما كنا نبغ) [سورة الكهف ١٨ / ٦٤]، ولا يجوز في الكلام (زيد يرمِ)، ولا (يغزُ)؛ لأن الأفعال لا يلحقها تنوين يوجب الحذف([١٠٦])». وقوله: « وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهل ومثله" دارُ الآخرة"، و"حقُّ اليقين "و"حَبُّ

الحَصيد"، وتأويلُه :دارُ الساعة الآخرةِ، ولذلك تُسمى القيامةُ الساعةَ، وحق الأمر اليقينِ، وحبُّ النبت الحَصيد، وكذلك كل ما جاء منه([١٠٧])».

ثالثًا: فرضية كونه معتزليًّا:

لم يبق إذن إلا المذهب الاعتزالي الذي يقدم العقل على الشرع، فنجد أن هناك أيضا ما يؤيد ذلك الاحتمال، وهو:

أ – ابن ابن يعيش اعتمد على المنطق في كثير من المسائل النحوية سابقة الذكر، ومنها – على سبيل المثال – معيار التناقض، فهو يحكم بالقبح على ظاهرة نحوية بسبب وقوع التناقض، وهو دليل عقلي بحت، ولكنه – وإن كان دليلا عقليا – فهو ليس كافيا لإثبات اعتزاله لأنه لم يقدمه على نص ديني، ولكنه قرينة في القول باعتزاله.

ب – أن ابن يعيش إنما يشرح كتاب (المفصل) للزمخشري، والزمخشري معتزلي المذهب، واعتزاله معروف، فلا يبعد أن يكون قد تأثر به؛ ولا سيما أننا لم نلمح اعتراضا على مذهب الزمخشري في قضاياه الكلامية، وهو أيضًا ليس دليلا على اعتزاله؛ لأنه محضُ استنباطٍ لا دليل عليه، ولكنه قرينة في القول باعتزاله أيضًا.

جـ – أن ابن يعيش حكم بالقبح على ظواهر نحوية مثّل أصحابها عليها بنصوص قرآنية، وهو دليل أقوى من الدليلين السابقين على القول باعتزاله؛ لترجيحه العقل على الشرع.

ما توصل إليه الباحث:

مما سبق يتضح أن ابن يعيش – في استعماله لثنائية الحسن والقبح – لا يصح أن نجزم باعتزاله، ولا يصح أن نجزم بظاهريته، ولا يصح أن نجزم بسنيته، وإنما أصح ما يُقال فيه أنه تأثر بالبيئة الكلامية بشكل عام، فرجح العقل على الشرع أحيانا كما يفعل مذهب المعتزلة، وتوصل إلى الشرع بالعقل أحيانا كما يفعل مذهب أهل السنة، ويحكم بالقبح أحيانا على من قاس كما يفعل أصحاب المذهب الظاهري، فابن يعيش إذن – في استعماله لثنائية الحسن والقبح – يمثل نفسه، ولا يمثل أي مذهب كلامي، وإن كنا لا ننفي عنه تأثره بكل تلك

المذاهب، ولكنه صاغ لنفسه منهجا خاصا يمثل رؤية عميقة وتصورًا خاصًّا لفلسفة النحو العربي، فهو – مثلا – يؤصل لمصطلحات كـ(أحسن القبيحين) فيتناولها بأنماط مختلفة لم يقل بها غيره، وكذلك نراه يرسم منحنيات تصاعدية لذلك القبح، فيقول هذا قبيح، وهذا أقبح منه! وهذا التدرج تصور خاص أيضًا للقبح عنده.

الخاتمة:

بعد تلك الرحلة الطويلة يمكننا الوقوف أمام أهم النتائج التي حاولت الدراسة الوصول إليها، وهي:

١ – لم يكن حكم ابن يعيش بالقبح النحوي على الظواهر النحوية عشوائيا؛ فقد صحت الفرضية التي افترضتها الدراسة، واستطاعت التوصل إلى أحد عشر معيارًا يُفترض أن ابن يعيش استند إليها لوصف بعض الظواهر النحوية بالقبح النحوي، وهي معايير تتعلق أحيانا بالعناصر النحوية المفردة، وتتعلق أحيانا بالعناصر النحوية المشتركة، وأحيانا بالدلالة، وأحيانا بمراعاة حال المتلقي، وهي: (نقض الغرض، واجتماع النظيرين، وضعف العنصر النحوي، وفك التلاحم، وحذف العنصر النحوي، والقياس، ومخالفة المقتضى النحوي، والتناقض، وقوع الوهم واللبس، ومراعاة التماثل، والإبهام). وكان هناك أنماط وتقسيمات داخلية مندرجة تحت تلك المعايير.

٢ – استطاعت الدراسة أن ترصد أربعين ظاهرة نحوية وصفها ابن يعيش بالقبح النحوي، وأدرجتها الدراسة تحت المعايير السابقة، والأنماط المندرجة تحتها.

٣ – استطاعت الدراسة التوصل إلى ثمانية معايير فقط يُفترض أن ابن يعيش استند إليها لنفي القبح النحوي عن بعض الظواهر النحوية، هي: (عدم تقدير المحذوف، وعموم التصرف، والتعريف والشيوع، وإتمام الفائدة، وأمن اللبس، والقياس، والتمكن، واسترداد التمكن الممنوع).

٤ – استطاعت الدراسة أن ترصد ثماني ظواهر نحوية فقط نفى عنها ابنُ يعيش صفةَ القبح النحوي، بمعنى أن لكل معيار ظاهرة نحوية واحدة.

٥ – يلاحظ أنّ هناك فارقًا ملحوظا بين الظواهر النحوية الموصوفة بالقبح النحوي، والظواهر المنفي عنها صفة القبح، بل إن دققنا النظر وجدنا أنّ من تلك المعايير الثمانية معيارين للقبح النحوي، هما: (عموم التصرف، والقياس)، ولعل هذا راجع إلى طبيعة حادة في أحكام ابن يعيش، فتجعله يصف أربعين ظاهرة نحوية بالقبح، وثماني ظواهر فقط بالبراءة من القبح، بل إن المدقق يلحظ أن مجرد وصف الظاهرة النحوية بعدم القبح حدة! إذ النحاة اعتادوا أن يصفوا الظاهرة النحوية المجازة بأوصاف أخرى، نحو (جائز، حسن...) أما أن يصفها بأنها (لا قبح فيها)، فكأنما اختار أقل وصف للجواز النحوي، وألحقه بالظاهرة النحوية المجازة، ولنا أن نتخيل أن رجلا طُلب منه أن يصف امرأة، فقال: (ليست قبيحة)!

٦ – استطاعت الدراسة الوصول إلى تدرج ظاهرة القبح النحوي عند ابن يعيش، فلوحظ أن هناك مرحلة بها مستويان، هما: (القبيح والأقبح منه)، وقد رصدت الدراسة بهذا المستوى أربعة ظواهر نحوية، وهناك مرحلة أخرى بها ثلاثة مستويات، هي: (القبيح، والأقبح منه، والأقبح من الأقبح)، وقد رصدت الدراسة بهذا المستوى ظاهرتين نحويتين.

٧ – لم يكن استعمال ابن يعيش لمصطلح (أحسن القبيحين) دقيقًا؛ إذ المفهوم منه أن يصف وجها بالقبح، ثم يصف الآخر بالقبح، ثم يرجح أقلهما قبحًا، وقد استوفى ذلك المفهوم في نمط واحد فقط، ولكنه خالفه في نمطين آخرين؛ ففي الأول منهما وصف وجها بالقبح، ثم وصف الآخر بالقبح، ثم رجح وجهًا ثالثًا غيرهما، كما فعل في (مالك وزيدا) عندما استقبح الرفع، ثم استقبح الجر، ثم رجح النصب، فاختيار وجه ثالث يجعل إدراجه تحت مصطلح (أحسن القبيحين) ليس دقيقًا، وإنما يصح أن يوصف بأنه (أحسن من القبيحين)، أو كما وصفه السيوطي بالسبر والتقسيم... وفي الثاني منهما وصف وجها بالجواز، ثم وصف

الآخر بالقبح، ثم اختار الجائز، كما فعل في المستثنى المقدم على المستثنى منه، عندما استقبح البدل، واختار النصب (الذي هو أصل الباب)، وسماه (أحسن القبيحين)، فساوى بين حكم الجواز وحكم القبح!

٨ – قد تكون كثرة الاستعمال معيارًا يُستدل به على الأصل، وفي المقابل تكون سببًا في مخالفة الأصل، غير أن كثرة الاستعمال – بوصفها معيارا للقبح النحوي – تختلف عنهما في أن كثرة الاستعمال في النقطتين السابقتين لم تُطرح في سياق مقارنة ظاهرة لغوية بأخرى، فتُرجح إحداهما على الأخرى، وإنما هي ظاهرة واحدة، تكثر فتكون أصلا، أو تكثر فتخالف الأصل، ولكن الكثرة ههنا تقارن بين ظاهرتين لغويتين، تشيع إحاهما فتستعمل، أو تقل الأخرى فتضمحل حتى تموت، فيكون استدعاؤها بعد قلة استعمالها ضربًا من القبح!

٩ – كان ابن يعيش محقًّا في المعايير التي افترضت الدراسة أنه استند إليها في الحكم بالقبح النحوي على الظاهرة النحوية، فليس هناك خلاف في استهجان نقض الغرض، أو تفكيك التلاحم بين العناصر المتصلة، أو الوقوع في التناقض، أو الوهم واللبس، أو الإبهام... ولكنه لم يكن محقًّا في الشطط الذي وقع فيه عندما مثّل للظواهر النحوية الموصوفة بالقبح النحوي بآيات من القرآن الكريم، وهو أمر لا يصح على الإطلاق؛ لأن كلام الله عز وجل يقف في أعلى مراحل التنزيه والسلامة، والأصل أن القواعد تؤسس على السماع، وليس العكس، فالقواعد إنما استنبطت من السماع، فلا يصح إذن أن تكون القاعدة هي الحكم، وأن يكون السماع – وهو مصدرها أصلا – هو القبيح إن خالفها، فإن كان ذلك خطأ في السماع عمومًا، فكيف به مع القرآن الكريم أرفعِ متون السماع اللغوية على الإطلاق؟

١٠ – الحسن والقبح وليدا البيئة الكلامية التي عاش فيها ابن يعيش، وقد تم اختبار إمكان انتمائه إلى أي من هذه الفرق الكلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن ابن يعيش – في استعماله

لثنائية الحسن والقبح – لا يصح أن نجزم باعتزاله، ولا يصح أن نجزم بظاهريته، ولا يصح أن نجزم بسنيته، وإنما أصح ما يُقال فيه أنه تأثر بالبيئة الكلامية بشكل عام، فرجح العقل على الشرع أحيانا كما يفعل مذهب المعتزلة، وتوصل إلى الشرع بالعقل أحيانا كما يفعل مذهب أهل السنة، ويحكم بالقبح أحيانا على من قاس كما يفعل أصحاب المذهب الظاهري، فابن يعيش إذن – في استعماله لثنائية الحسن والقبح – يمثل نفسه، ولا يمثل أي مذهب كلامي، وإن كنا لا ننفي عنه تأثره بكل تلك المذاهب، ولكنه صاغ لنفسه منهجا خاصا يمثل رؤية عميقة وتصورًا خاصًّا لفلسفة النحو العربي، فهو – مثلا – يؤصل لمصطلحات كـ(أحسن القبيحين) فيتناولها بأنماط مختلفة لم يقل بها غيره، وكذلك نراه يرسم منحنيات تصاعدية لذلك القبح، فيقول هذا قبيح، وهذا أقبح منه! وهذا التدرج تصور خاص أيضًا للقبح عنده.

قائمة المراجع:

- اعتمدت على شرح المفصل لابن يعيش الذي صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته بمعرفة مشيخة الأزهر الشريف - طباعة إدارة الطباعة المنيريَّة – بدون تاريخ .

١ – أسرار العربية لابن الأنبارى – تحقيق محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٩٩٧.

٢ – الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – تحقيق د . عبد العال سالم مكرم – الطبعة الأولى – مؤسسة الرسالة بيروت – ١٩٨٥ م – وطبعة دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – بدون تاريخ .

٣ – الأصول فى النحو لابن السّرّاج تحقيق عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٩٩٦.

٤ – إعراب القراءات السبع وعللها – لابن خالويه – تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ١٩٩٢.

٥ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى – تحقيق د.جودة مبروك محمد مبروك – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٢.

٦ – أنماط التحول فى التركيب الوصفى بين النحو والدلالة فى ضوء السياق القرآنى – نظرية ارتقاء الصفة فى السياق القرآنى – للدكتور مفرح السيد سعفان – مركز الخدمة للاستشارات البحثية – جامعة المنوفية – العدد الثانى – يناير ٢٠٠٢.

٧ – الجامع لأحكام القرآن للقرطبى – تحقيق هشام سمير البخارى – دار عالم الكتب – الرياض – الطبعة الثانية .

٨ – حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي – دار صادر – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

٩ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى – تحقيق عبد السلام هارون – الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م – دار الشروق – الطبعة الثالثة – ١٩٧٩.

١٠ – الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النَّجَّار ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٦ م

١١ – ديوان جرير – تحقيق كرم البستاني – دار بيروت – ١٩٨٦.

١٢ – روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني – للألوسي – إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.
١٣ – شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك الطائى الأندلسى – تحقيق محمد عبد القادر عطا ، و طارق فتحى السيد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠١.
١٤– شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسلك لابن هشام – للشيخ خالد الأزهرى – مطبعة عيسى الحلبى – القاهرة – بدون تاريخ .
١٥ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور – تحقيق فواز الشعار – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٩٩٨.
١٦– شرح الدمامينى على مغنى اللبيب – للإمام محمد بن أبى بكر الدمامينى – صححه وعلق عليه د . أحمد عزوز عناية – مؤسسة التاريخ العربى – بيروت لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٧ م .
١٧– شرح الرضى لكافية ابن الحاجب – تحقيق د . حسن محمد إبراهيم الحفظى – إدارة الثقافة والنشر – الرياض – الطبعة الأولى – ١٩٩٣م . وله تحقيق آخر للدكتور يحيي بشير مصرى – الإدارة العامة للثقافة والنشر – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى – ١٩٩٦ م
١٨ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون – ١٩٨٠.
١٩– شرح قطر الندى و بل الصدى – تحقيق أ . محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ٢٠٠٩م.
٢٠ – علم الكلام وبعض مشكلاته – د. أبو الوفا الغنيمي التفتازاني – دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة – بدون تاريخ.
٢١ – الكتاب – تحقيق عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ١٩٨٨م
٢٢ – كتاب السبعة – لابن مجاهد – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف بمصر – بدون تاريخ.

٢٣ – كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – لمكي بن أبي طالب – تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٩٧٤.
٢٤ – الكليات للكفوى – تحقيق عدنان درويش ، ومحمد المصرى – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ١٩٩٧م .
٢٥ – لسان العرب لابن منظور – دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ.
٢٦ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين – دار سزكين للطباعة والنشر – ١٩٨٦.
٢٧ – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – آثر جفري – مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون تاريخ.
٢٨ – المطالع السعيدة فى شرح الفريدة – للسيوطى – تحقيق د. نبهان ياسين حسين – دار الرسالة للطباعة – بغداد – ١٩٧٧م .
٢٩ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٨٨.
٣٠ – معانى القرآن للفراء – عالم الكتب – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة – ١٩٨٣.
٣١ – الملل والنحل – للشهرستاني – تحقيق سيد كيلاني – القاهرة – بدون تاريخ.
٣٢ – نظرية العامل و أثرها فى النحو العربي – للدكتور مفرح السيد سعفان – مكتبة بلنسية – شبين الكوم – مصر – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩م .
٣٣ – همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع – للسيوطى – تحقيق د . أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٩٩٨م .
٣٤ – ابن يعيش النحوي – د. عبد الإله نبهان – اتحاد الكتاب العرب – ١٩٩٧.

هوامش الدراسة:

[١] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٥
[٢] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨١
[٣] - الأشباه والنظائر ٢ / ٢٧٦
[٤] - نظرية العامل وأثرها في النحو العربي ١٣٢
[٥] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦
[٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠
[٧] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٥
[٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٢
[٩] - الأشباه والنظائر ٢ / ٩٥
[١٠] - الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة ٤٩ ص ٢٩٠
[١١] - الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة ١٢٠ ص ٦٥٢
[١٢] - سورة الأنعام ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، والسلمي، وأبي رزين، ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٤٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٠٦، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٥، وروح المعاني ٨ / ٦٠
[١٣] - سورة البقرة ٢٦، وهي قراءة الضحاك، وابن أبي عبلة، وأبي حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج، وقطرب، ومالك بن دينار، والأصمعي عن نافع، وابن السماك، ينظر: المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جني ١ / ٦٤، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ١٠٤، وحاشية الشهاب ٢ / ٨٩
[١٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥
[١٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٢
[١٦] - ينظر تفصيل اختلاف النحاة فيها في الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة ٥٩ – ص ٣٢٦
[١٧] - شرح المفصل لابن يعيش
[١٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦
[١٩] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٩ - ٢٠
[٢٠] - البيت من المنسرح، للفرزدق ينظر الكتاب ١ / ١٨٠، وشرح الرضي ١ / ٤٦٣
[٢١] - البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢١٢، وشرح الرضي ١ / ٤٦٠
وكمال البيت: يا تيم تيم عدي لا أبالكم لا يلقينكمُ في سوءة عمرُ
[٢٢] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢١
[٢٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٤
[٢٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٠
[٢٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٢
[٢٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٦
[٢٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٦ - ٢٧
[٢٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٩
[٢٩] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥
[٣٠] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨
[٣١] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥
[٣٢] - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٨، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٥، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٠٤

[٣٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٩ - ١٠٠
[٣٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦
[٣٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٩ - ٢٠
[٣٦] - البيت من البسيط للقطامي، ينظر: الكتاب ٢ / ١٦٥
[٣٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠ - ١٣١
[٣٨] - الكتاب ٢ / ١٦٤
[٣٩] - وهي قراءة علي، والسلمي، والشعبي، والحسن البصري، ونعيم بن ميسرة، ويعقوب برواية روح، ينظر: المحتسب لابن جني ١ / ٢٢، ومختصر ابن خالويه ٣٥، وحاشية الشهاب ٣ / ٢٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١ ، ٣١٩
[٤٠] - وهي قراءة حمزة، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والمطوعي، ومجاهد، والحسن البصري، وابن عباس، وابن مسعود، وأبو رزين، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، والأصفهاني، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٢٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٦، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١ ، ٣٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١ ، ٢٥٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٢٢٨
[٤١] - البيت من المتقارب، لأبي داود الإيادي، ينظر الكتاب ١ / ٦٦
[٤٢] - شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٥ - ١٠٦
[٤٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠٧ - ١٠٨
[٤٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٠
[٤٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٩
[٤٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١١
[٤٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٧
[٤٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠ - ١١
[٤٩] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨٦
[٥٠] - شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٤٨
[٥١] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٧
[٥٢] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٤
[٥٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٨ - ٧٩
[٥٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٩
[٥٥] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧
[٥٦] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٦ – ٨٧، ويُنظر تفاصيل هذه القضية في الكتاب ١ / ٣٢٨، والأصول لابن السراج ١ / ٦٥، وأسرار العربية ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣٢٢ ، وشرح الرضي ١ / ٢٥٨ ، وشرح قطر الندى ١٢٥، وشرح الدماميني ٢ / ٣٤٩، وهمع الهوامع ١ / ٣٢٥، والمطالع السعيدة ٢٦٣، والكليات ١٢٥
[٥٧] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٦ - ٨٧
[٥٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١١
[٥٩] - البيت من الطويل لرجل من سلول، ينظر خزانة الأدب ٩ / ١٢٣
[٦٠] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١١ - ١١٢
[٦١] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٨ - ٤٩
[٦٢] - تكملة البيت:
وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرمُ
البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، ينظر ديوانه ١١٥، وينظر شرح ابن عقيل ٤ / ٣٥

[٦٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٧ ـ ١٥٨
[٦٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢٨ ـ ٢٩
[٦٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٢
[٦٦] - البيت من المتقارب، ينظر: الكتاب ٢ / ٤٦، وخزانة الأدب ١ / ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٤٠٧
[٦٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٤
[٦٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٤
[٦٩] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨١
[٧٠] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨١
[٧١] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٤
[٧٢] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠٨
[٧٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٢
[٧٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٩
[٧٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠
[٧٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠
[٧٧] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٥
[٧٨] - شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٤
[٧٩] - البيت من الطويل للقيط الأسدي، ينظر: خزانة الأدب ٥ / ٣٠١ ــ ٣٠٥، ولسان العرب ١٢ / ٣٥٧
[٨٠] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٥ ـ ١٠٦
[٨١] - البيت من المتقارب، ينظر: الكتاب ٢ / ٤٦، وخزانة الأدب ١ / ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٤٠٧
[٨٢] - البيت من البسيط لرويشد بن كثير الطائي، ينظر: الخصائص ٢ / ٤١٨، والأشباه والنظائر ٢ / ١٠٣،
[٨٣] - شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٤ ــ ٩٥ ـ ٩٦
[٨٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣
[٨٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٧
[٨٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٦ ـ ٧٧
[٨٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٣ ـ ٦٤
[٨٨] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٦ ـ ٢٧
[٨٩] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٠
[٩٠] - شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩
[٩١] ٠ شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٩
[٩٢] - وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، والسلمي، وأبي رزين، ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٥، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٠٦، و الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٤٢، وروح المعاني ٨ / ٦٠
[٩٣] - وهي قراءة الضحاك، وابن أبي عبلة، وأبي حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج، وقطرب، ومالك بن دينار، والأصمعي عن نافع، وابن السماك، ينظر: المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جني ١ / ٦٤، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ١٠٤، وحاشية الشهاب ٢ / ٨٩
[٩٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥
[٩٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٨ ـ ٧٩
[٩٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠ ـ ١١

[٩٧] - أنماط التحول في التركيب الوصفي ٥٨: ٦٧
[٩٨] - ابن يعيش النحوي للدكتور عبد الإله نبهان ٢١٣ وما بعدها
[٩٩] - ابن يعيش النحوي للدكتور عبد الإله نبهان ٤٤
[١٠٠] - علم الكلام وبعض مشكلاته للدكتور أبو الوفا الغنيمي التفتازاني ١٥٤، اعتمادا على الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٤٥ وما بعدها
[١٠١] - علم الكلام وبعض مشكلاته ١٥٦
[١٠٢] - علم الكلام وبعض مشكلاته ١٥٧ – ١٥٨ اعتمادا على الملل والنحل ١ / ٢٠٦ وما بعدها
[١٠٣] - علم الكلام وبعض مشكلاته ١٦٠ – ١٦١ اعتمادا على الملل والنحل ١ / ٤٢، ١ / ١٠١ - ١٠٢
[١٠٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٢
[١٠٥] - شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥
[١٠٦] - شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٨ - ٧٩
[١٠٧] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠ - ١١